جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم التمويل والمصارف

تحليل العلاقة ما بين نوع الملكية، جودة التدقيق وإدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

Analysis of the Relationship between Type of Ownership, Audit Quality and Earnings Management of Listed Companies in Amman Stock Exchange

إعداد الطالب
محمد ابراهيم محمد خطايبه
إشراف
الأستاذ الدكتور حسين الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل، جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
الفصل الثاني 2017/2016

التفويض

أنا **محمد ابراهيم محمد خطايبه** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: **محمد ابراهيم محمد خطايبه**

التوقيع:

التاريخ: / /2017

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وقوانينها

أنا الطالب: محمد ابراهيم محمد خطايبه **الرقم الجامعي: 1570503004**

التخصص: تمويل ومصارف **الكلية: كلية المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسالة الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

تحليل العلاقة ما بين نوع الملكية، جودة التدقيق وإدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتاب الرسالة والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلانية، وتأسيسا على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ....

التاريخ: / / 2017

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

تحليل العلاقة ما بين نوع الملكية، جودة التدقيق وإدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

Analysis of the Relationship between Type of Ownership, Audit Quality and Earnings Management of Listed Companies in Amman Stock Exchange

وأجيزت بتاريخ: / /2017

إعداد الطالب

محمد ابراهيم محمد خطاييه

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين الزيود

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور حسين الزيود	**(مشرفاً ورئيساً)**	....
الدكتـــــور غازي رقيبات	**(عضواً)**	....
الدكتـــــور محمود جردات	**(عضواً)**	....
الدكتـــــور اياد محمد احمد ملكاوي	**(عضواً خارجياً)**	....

الإهـــــداء

إلى من كلل العرق جبينهما.. وشققت الأيام أياديهما

إلى من علماني أن الأعمال الكبيرة لاتتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

إلى ابي و امي أطال الله بقائهما، وألبسهما ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببرهم ورد جميلهم،

أهدي ثمرة من ثمار غرسهم

إليكما أمي و ابي قطرة في بحركم العظيم.. حباً وطاعة وبرا

بكل الحب.. إلى رفيقة دربي

إلى من سارت معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة

بذرناه معاً.. وحصدناه معاً

الى أحبائي فلذات كبدي بناتي و إبني

وإلى إخواني و أخواتي وأسرتي جميعا

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي، ونتائج رسالتي المتواضع

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور **حسين الزيود** الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ولما قدمه لي من المساعدة والنصح والتوجيه والإرشاد طيلة فترة الدراسة

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشه رسالتي وتحمل أعباء تقييمها

قائمة المحتويات

فهرس الجداول

ملخص

"التحقق في العلاقة ما بين نوع الملكية، جودة التدقيق وإدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"

إعداد الطالب

محمد ابراهيم محمد خطايبه

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين الزيود

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين كل من (نوع الملكية ,جودة التدقيق) وإدارة الأرباح. حيث تم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح. كما تم قياس نوع الملكية بخمسة عناصر هي "الملكية الاداريه" ، "تركز الملكيه"،"الملكيه المؤسسيه"،"،"الملكيه الأردنيه" و"الملكيه الاجنبيه". في حين تم استخدم "حجم شركة التدقيق لقياس جودة التدقيق باعتبار ان الشركه التي تملك حجم كبير لا بد من استخدامها لمكتب جودة تدقيق على درجه عاليه من الامكانات التكنولوجيه و الفنيه و العكس صحيح بالنسبه للشركات التي تملك حجم صغير . وقد اشتملت عينه الدراسة على مجموعة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية كشركات مدرجه قبل عام 2011 وحتى نهاية عام 2015 . وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام البيانات الجدولية (panel data) اعتماداً على نموذج الأثر العشوائي Random effect بناء على اختبار هوسمان (Hausman).

اشتملت الدراسه على نموذجين،النموذج الاول يقوم بقياس ادارة الارباح من خلال جودة التدقيق اما النموذج الثاني فهو يقيس ادارة الارباح من خلال نوع الملكيه

وأظهرت النتائج ما يلي: في النموذج الأول عدم وجود علاقة معنوية تربط بين كل من (جودة التدقيق والرافعة المالية) وبين إدارة الأرباح،التي تم قياسها من خلال الإستحقاقات الإختياريه، ووجود علاقة معنوية بين حجم الشركة و إدارة الأرباح, و في النموذج الثاني أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح, ووجود علاقة سلبية ومعنوية بين تركز الملكية وإدارة الأرباح , ووجود علاقة معنوية بين كل من (الملكية الأجنبية والملكية المؤسسية) وإدارة الأرباح, ,وعدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح,ووجود علاقة معنوية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح,وعدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح.

الكلمات الرئيسية: إدارة الأرباح، جودة التدقيق، حجم مكتب التدقيق، حجم الشركة، الرافعه الماليه، الملكية الإداريه، تركيز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبيه

ABSTRACT

Analysis of the Relationship between Type of Ownership, Audit Quality and Earnings Management of Listed Companies in Amman Stock Exchange

Prepared by:

Mohammad Ibraheem Mohammad Khtataybeh

Supervised by:

Prof. Dr. Hussain Alzuod

The aim of this study was to investigate the relationship between (type of ownership, audit quality) and earnings management. Jones's modified model (1995) was used to measure earnings management. Moreover, type of ownership was measured by five elements: "managerial ownership ", “ownership concentration ", "institutional ownership " and "foreign ownership". While the size of the audit firm was used to measure audit quality, since the company which has a large size suggested to use audit firm with a high degree of technological and technical capabilities and vice versa for companies that have a small size, The society of the study included a sample of Companies in the industrial sector listed in the Amman Stock Exchange (ASE) that are listed before 2011 through the end of 2015. The study hypotheses were tested using the data panel, based on the random effect model according to **(hausman) test**.

The study included two models, the first model measures earnings managment through audit quality where as the second model it measures earnings managment through the type of ownership

The results showed the following: In the first model there is no significant relationship between (audit quality, financial leverage) and earnings management, measured by discretionary accruals where as, there is a significant relationship between company size and earnings management. On the other hand the second model showed that there is no significant relationship between audit quality earnings management, and a negative relationship between ownership concentration and earnings management and significant relationship between (institutional ownership, foreign ownership) and earnings management, and no relationship between the managerial ownership and earnings management.

In addition to that in the second model the results showed that there is a significant relationship between financial leverage, where as no significant relationship between company size and earnings management.

Keywords: earnings Management, Audit Quality, Audit firm Size, Company Size, Financial Leverage, managerial ownership, concentration ownership, Institutional ownership, foreign ownership

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

تُعد إدارة الأرباح أحدى أساليب التلاعب المحاسبي التي تهدف بشكل عام لإخفاء الأداء الفعلي للشركة وذلك لتحقيق مصالح شخصية تخص إدارة الشركة ومالكيها مثل التهرب جزئياً مــن دفع الضرائب وذلك من خلال عمل تعديلات فــي التدفقات النقدية التشغيلية كتخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية، مما يسبب اختلاف بين المعلومات المحاسبية والمالية الحقيقة للشركة وتلك التي تعرض للتدقيق، ومع نمو وتوسع منظمات الأعمال وما نتج عنه من فصل للملكية عن الإدارة، نتج عنها ضرورة إيجاد ضوابط تسترشد بها منظمات الأعمال وتطمئن لها الهيئات المالكة، في سبيل ضمان تحقيق أهداف عمليات التدقيق بشكل عام وتدقيق الحسابات بشكل خاص، تمثلت بالاهتمام المتزايد للهيئات التشريعيّة والتنظيمية والبحوث الأكاديمية، لمفهوم "جودة التدقيق"، حيث أوجدت إطاراً واسعاً متيناً من القواعد والمبادئ التي تهدف الى التحكّم على عملية التدقيق في الشركة، وهدفت بذلك الى كشف الفساد المالي والإداري الذي قد تمارسه الإدارة لتضمن حقوق أصحاب المصالح جميعهم دون تمييز أو تفضيل. ويرتبط جودة التدقيق بالإفصاح والشفافية في الإدلاء بالمعلومات الإدارية والمالية ومطمئنة للمالكين بان استثماراتهم تحكمها ضوابط وقواعد صارمة وقواعد أخلاقية تجعلهم على يقين تام من أن استثماراتهم "بخير"، ومن هنا جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل طبيعة العلاقة بين نوع الملكية، وجودة التدقيق وإدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية،

اهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقه بين نوع الملكيه و جودة التدقيق و إدارة الأرباح لدى الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة من 2011 الى 2015. ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الاهداف الفرعية وهي:

1) الكشف عن العلاقة بين جودة التدقيق المتمثل بحجم مكتب التدقيق و إدارة الأرباح لدى الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة من 2011 الى 2015.

2) الكشف عن العلاقة بين نوع ملكية الشركة(المتمثلة بنسبة الملكيه الاجنبيه،الملكيه المؤسسيه،الملكيه الاردنيه، الملكيه الاداريه وتركز الملكيه) وإدارة الأرباح لدى الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة من 2011 الى 2015.

3) الكشف عن العلاقة بين كل من(حجم الشركة و الرافعة المالية) وإدارة الأرباح لدى الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة من 2011 الى 2015.

اهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال قلة الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين جودة التدقيق ونوع الملكية مع إدارة الأرباح في الدول النامية ومنها الأردن حسب علم الباحث على الرغم من وجود دراسات تحدثت عن العلاقة بين جودة التدقيق ونوع الملكية مع إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ولكن بشكل منفصل، أما عن وجود دراسات عديده تحدثت عن هذا الموضوع بشكل دقيق بشقيه(جودة التدقيق ونوع الملكيه) و علاقتهما بإدارة الأرباح فقد كانت دراسة (Naser naderi, 2014) في أيران تحت عنوان "التحقيق في العلاقة بين نوع

الملكية، وجودة التدقيق مع إدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة طهران"، ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة في فهم العلاقة بين كل من نوع الملكية، وجودة التدقيق مع إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية, لذا تبرز أهمية الدراسة من خلال الكشف عن العلاقة بين نوع ملكية الشركة وإدارة الأرباح، فالمساهمين غالباً لا يستطيعون مراقبة امور الشركة المالية بشكل كامل وبالتالي اذا حدث ذلك فانه يوثر على وضع الشركه المالي. اما بالنسبه لجودة التدقيق و علاقتها مع إدارة الأرباح فإن ذلك يظهر من خلال ما اذا كانت الشركات تقوم بتطبيق معايير الجودة من خلال التدقيق وإتباع السياسات والإجراءات والطرق التي من شأنها تقديم معلومات حقيقية عن القوائم المالية لهذه الشركات مما ينعكس بالنهايه على حماية المساهمين وحفظ حقوقهم وكذلك رفع اداء ومستوى الشركة المالي.

مشكلة الدراسة

إن النقاش المتعلق بشأن إدارة الأرباح غالباً ما يوضع في سياق مشكلة الوكالة الناشئة عن الفصل بين الملكية والإدارة، مما يخلق عدم تناظر في المصالح بين المديرين والمالكين(المساهمين). وعندما لا يمتلك المديرون الشركة، فإن سلوكهم قد يتأثر بالمصلحة الذاتية التي تؤجل أهدافهم لتعظيم قيمة الشركة، وتعجل في تحقيق مصالحهم الذاتيه .ومن هنا فانه قد يظهر تاثير نوع الملكيه في القرارات الماليه المتخذه من قبل ارة الشركه.

و احدى أهم المشاكل التي تؤثر على سلوكيات المديرين لإدارة الأرباح هي الوصول إلى توقعات للأرباح تلبي توقعات السوق، حيث أن الإعلان عن تقارير أرباح أقل من المتوقع سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الأسهم، وبالتالي يضعف مواقف المديرين مما يدفع المديرون الى زيادة قيمة الأرباح المعلن عنها، وبالتالي فإن الأداء المالي للشركة سوف يعكس إنطباعاً

خاطئاً للمستثمرين بمعنى أن الأداء المالي للشركة قد تحسن. وبالتالي فإن تقارير الأرباح المعلن عنها في القوائم الماليه قد لا تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركه مما يؤدي الى انخفاض في جودة الأرباح وبالتالي هذا يؤدي الى فقدان ثقة المستثمرين بالشركه.

ويعتبر التدقيق الخارجي نظاما أساسيا للمراقبه و المتابعه حيث يمكن أن يساعد في الحد من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح. وبالتالي، فإن مكاتب التدقيق الخارجيه تلعب دورا حاسما في مراقبة الشركات لضمان التقارير المالية .

ومن هنا جاءت هذه الدراسه لتحليل العلاقة بين إدارة الأرباح من جهه و نوع الملكيه و جودة التدقيق من جهة اخرى لعينه من الشركات الأردنية المدرجه في بورصة عمان المالي.

بناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تمثلت في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل هناك علاقه ما بين جودة التدقيق و ادارة الارباح للشركات الأردنية المدرجه في بورصة عمان للأوراق الماليه ؟
2. هل هناك علاقه ما بين ملكية الشركات المدرجه في بورصة عمان المالي و بين ادارة الارباح ؟
3. هل يوجد علاقه ذات دلالة إحصائية بين كل من (حجم الشركة و الرافعة المالية) وإدارة الأرباح للشركات الأردنية المدرجه في بورصة عمان للأوراق الماليه؟ .

منهجية الدراسة

اتخذت هذه الدراسه المنهج الوصفي التحليلي و هو المنهج الانسب لتحقيق الاهداف المنشوده من هذه الدراسه . و سيتناول هذا الجزء مجتمع الدراسة، عينة الدراسه، نماذجها، وفرضيات الدراسة

المتعلقة بها لعينه من الشركات الصناعيه المدرجة ببورصة عمان للفترة الممتدة من 2011 الى 2015.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة الواقعة بين 2011 ولغاية 2015، حيث تم اختيار عينه مكونه من عشرة شركات من القطاع الصناعي وتم تطبيق مجموعة من المعايير لاختيار هذه العينة ، حيث تم استبعاد كافة الشركات التي لم تكن مدرجه في بورصة عمان منذ العام 2010 وكذلك الشركات التي لا تتوفر لديها بيانات كافية عن جميع المتغيرات المتعلقة بالدراسة، وأيضاً التي تم إيقافها أو تصفيتها أو دمجها.

نماذج الدراسة

للوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام نموذجين حيث تم صياغتهما على شكل معادلات انحدار للربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث استُخدم النموذج الاول لقياس العلاقه بين جودة التدقيق و ادارة الارباح اما النموذج الثاني استُخدم لقياس العلاقه بين نوع الملكيه و ادارة الارباح . اما المتغير التابع وهو إدارة الأرباح فقد تم قياسه عن طريق نموذج جونز المعدل (Jones Modified model) . وتم اعتماد متغيرين ضابطين هما حجم الشركه و الرافعه الماليه وهذان المتغيران هدفهما انهما يقدمان تفسير أفضل للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث تم استخدامهما في دراسة (Naser naderi, 2014) سيكون النموذجان كما يلي:

$$DA_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 QA_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (1)$$

$$DA_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 FOW_{i,t} + \beta_2 IOW_{i,t} + \beta_3 JOW_{i,t} + \beta_4 MOW_{i,t} + \beta_5 INOW_{i,t} + \beta_6 SIZE_{i,t} + \beta_7 LEV_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (2)$$

حيث أن:

$DA_{i,t}$: إدارة الأرباح للشركة i عند السنة t. $QA_{i,t}$: جودة التدقيق للشركة أعند السنة t.

$FOW_{i,t}$: الملكية الأجنبية للشركة أعند السنة t. $IOW_{i,t}$: الملكية المؤسسية للشركة أعند السنة t.

$JOW_{i,t}$: الملكية الأردنية للشركة أعند السنة t. $MOW_{i,t}$: الملكية الإدارية للشركة أعند السنة t.

$INOW_{i,t}$: تركز الملكية للشركة أعند السنة t. $SIZE_{i,t}$: حجم الشركة للشركة i عند السنة t.

$LEV_{i,t}$: الرافعة المالية للشركة i عند السنة t. $\mathbf{B}_{1,2,3,4,5,6,7}$: معاملات الانحدار في

$\varepsilon_{i,t}$:معيار الخطاء. α_i: المقطع العرضي للنماذج.

مصادر جمع البيانات

المصادر الأولية: تم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

المصادر الثانوية: وهي البيانات التي استخدمت لتكوين الإطار النظري للدراسة، حيث رجع الباحث إلى المكتبات المختلفة للإطلاع ومراجعة الأدبيات السابقة.

الأسلوب الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات

للحصول على النتائج النهائيه وتحليل البيانات التي تم جمعها سوف يتم استخدام أسلوب panel data اعتماداً على نموج الاثر العشوائي Random effect باستخدام برمجيه E-views .

متغيرات الدراسة:

1- متغير تابع وهو ادارة الارباح

2- متغيران مستقلان هما :

أ- نوع الملكيه .

ب-جودة التدقيق.

3- متغيرات ضابطه هي:

أ- حجم الشركه.

ت-الرافعه الماليه.

معظم الدراسات التي تبحث في إدارة الأرباح (وهو المتغير التابع في هذه الدراسه)كانت تقيس إدارة الأرباح بناء على الإستحقاقات التقديريه وهي واحدة من أهم الطرق التى تعتبر مؤشر لتحديد و اكتشاف إدارة الأرباح في الشركات. حيث تقسم الإستحقاقات بشكل عام الى المجموعتين التاليتين:

1- الإستحقاقات التقديرية(Discretionary accruals): مجموعة المستحقات التي يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة الشركه على المدى القصير.

2- الإستحقاقات غير الاختيارية(Non-discretionary accruals): البنود التي لا يمكن التحكم فيها من قبل إدارة الشركه.

عند إعداد التقارير المالية للشركات، يمكن للمديرين التلاعب بالمستحقات التقديرية للقيام بعملية إدارة الأرباح.ووفقا للدراسات التي أجريت، فان أقوى نموذج لقياس إدارة الأرباح المتوقعة من خلال الإستحقاقات التقديرية هو نموذج جونز المعدل (Jones Modified Model) .

حيث تم استخدام هذا النموذج لقياس إدارة الأرباح من المعادلة التالية:

$$DA_{i,t} = \left(\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) - NDA_{i,t} \qquad ....(1)$$

حيث أن:

$DA_{i,t}$: إدارة الأرباح للشركة i عند السنة t. $TA_{i,t}$: مجموع الإستحقاقات الكليه للشركة i خلال السنة t. $A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i خلال السنة t−1 (السنة السابقة). $NDA_{i,t}$: المستحقات غير الإختيارية للشركة i خلال السنة t.

يتم احتساب مجموع الإستحقاقات الكليه للبيانات المالية للشركات خلال الفترة (2011−2015) على النحو التالي:

$$TA_{it} = NI_{it} - OCF_{it}............(2)$$

حيث أن:

TA_{it}: مجموع الإستحقاقات الكليه للشركه i في السنه t

NI_{it}: صافي الدخل

OCF_{it}: التدفقات النقديه من العمليات التشغيله

بعد احتساب مجموع المستحقات سوف يتم تقدير المعاملات ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) للمستحقات باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS) خلال الفترة المالية (2011−2015) على المعادلة التالية:

$$TAit/Ait\text{-}1 = \alpha 1\ (1/Ait\text{-}1) + \alpha\ 2\ [(\Delta REVit)/\ Ait\text{-}1] + \alpha\ 3\ (PPEit/Ait\text{-}1) + \varepsilon it.....\ (3)$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: مجموع الإستحقاقات الكليه للشركة i خلال السنة t. $A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i خلال السنة t-1 (السنة السابقة). $\Delta REV_{i,t}$: التغير في صافي المبيعات (الإيرادات) للشركة i خلال السنة t. $PPE_{i,t}$: صافي الأصول الثابتة للشركة i خلال السنة t. $\varepsilon_{i,t}$: معيار الخطاء.

بعد تطبيق المعادلة السابقه سيتم اسخراج (α_1, α_2, α_3) لمستحقات غير الاختيارية ثم سيتم تطبيق المعادلة:

NDAit = α 1 (1/Ait-1) + α 2[(ΔREVit- ΔRECit)/ Ait-1] + α 3(PPEit/Ait-1)… (4)

حيث أن:

$NDA_{i,t}$: مستحقات غير الإختيارية للشركة i خلال السنة t. $A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i خلال السنة t-1 (السنة السابقة). $\Delta REC_{i,t}$: التغييرات في الذمم المدينة صافية للشركة i خلال السنة t. $\Delta REV_{i,t}$: التغير في صافي المبيعات (الإيرادات) للشركة i خلال السنة t. $PPE_{i,t}$: صافي الأصول الثابتة للشركة i خلال السنة t.

وتعتبر الشركه ممارسه لإدارة الأرباح اذا لم تكن القيمه الناتجه من المعادله (1) تساوي صفرا حيث تُخذ القيمه المطلقه للناتج.

المتغيرات المستقلة:

نوع الملكية وجودة التدقيق متغيران مستقلان في هذه الدراسة. واعتبر نوع الملكية من خلال خمسة عناصر هي "الملكية الاداريه"،"الملكية المؤسسيه"،"الملكيه الاردنيه"،" نسبة تركز الملكيه " و" الملكيه الاجنبيه" . اما جودة التدقيق فانه سوف يعبر عنها بحجم مكتب التدقيق.

1- **نوع الملكية**، وسيتم التعبير عنه من خلال (نسبة الملكية الحكوميه"،"الملكية الاداريه"،"تركز الملكيه"،"الملكيه المؤسسيه" و" الملكيه الاجنبيه")، كما يلي:

أ. **نسبة الملكية الاداريه:** ترتبط ملكية العائلة للشركات مع الأسر التي تحمل ما لا يقل عن 20% من أسهم الشركة أو تلك التي تكون العائلة عضواً في مجلس الإدارة بنسبة 5٪ على الأقل من أسهم الشركة

ب. **نسبة الملكية المؤسسية:** ترتبط الملكية المؤسسية للشركات أذا كانت أكثر من 20% من أسهمها مملوكة من قبل المؤسسة ما.

ت. **نسبة تركز الملكيه: وهم** المساهمين الذين يمتلكون مالا يقل عن 10٪ من اسهم الشركة ويحق تعيين عضو او اكثر في مجلس ادارة الشركه.

ث. **نسبة الملكيه الاجنبيه:** وهم المساهمون الاجانب من غير الاردنيين الذين يملكون اسهم في الشركه.

2- **جودة التدقيق** حيث تم التعبير عنه من خلال (حجم مكتب التدقيق). وانسجاما مع الدراسات السابقة المشابهة لهذه الدراسة فقد تم اعتبار حجم مكتب التدقيق كمؤشر لجودة التدققيق، وكما هو متبع في دراسة(Al-mousawi & Al-thuneibat, 2011)، فقد تم اعتبار مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى والذي يشار إليها ب(Big 4) كمكتب تدقيق كبيرة الحجم واعتبار بقية المكاتب كمكاتب صغيرة أو غير كبيرة الحجم (Non_Big 4) فحجم مكتب التدقيق يعد مؤشرا قويا على ارتفاع جودة التدقيق. وهنا سيتم أستخدام متغير وهمية (dummy variable) فإذا كان مكتب التدقيق من الأربعة الكبار تأخذ الشركة 1 غير ذلك 0.

المتغيرات الضابطة:

3- حجم الشركه :هناك عدة معطيات يمكن من خلالها تحديد حجم الشركه ، فهناك دراسة (Rajan, et al,2001) تقيم حجم الشركات الصناعة الكبرى إما بارتفاع رأس المال او بالأجور العاليه او التي تنفق الكثير على البحث والتطوير(R&D) ولكن في هذه الدراسه تم التعبير عن حجم الشركه

بإجمالي اصولها. وتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، حيث أثبتت دراسة Teuta, L. 2013)، عدم وجود علاقه بين حجم الشركه و بين إدارة الأرباح

4- الرافعه الماليه : هي درجة استخدام الشركة لأوراق مالية ذات دخل ثابت مثل الدين والأسهم الممتازة و السندات. فكلما زاد تمويل الديون الذي تستخدمه الشركة، زادت الرافعه الماليه. وكلما كانت درجة الرافعه الماليه عاليه فإن مدفوعات الفائدة سوف تكون مرتفعه، مما يؤثر سلبا على أرباح الشركة وبالتالي على ربحية السهم.و الرافعه الماليه هي عباره عن نسبة ديون الشركه الى اجمالي الاصول. حيث اثبتت دراسة (Naser naderi, 2014) انه هناك ليس هناك علاقه ما بين الرافعه الماليه وإدارة الأرباح.

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة تم صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

النموذج الأول :

فرضيات الدراسة :

$H_{0.1}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** جودة التدقيق **وإدارة الأرباح.**

$H_{0.2}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** الرافعة المالية **وإدارة الأرباح.**

$H_{0.3}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** حجم الشركة و**إدارة الأرباح.**

النموذج الثاني:

الفرضيات :

$H_{0.1}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** جودة التدقيق **وإدارة الأرباح.**

$H_{0.2}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** تركز الملكية **وإدارة الأرباح.** .

$H_{0.3}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** الملكية المؤسسية و**إدارة الأرباح.**

$H_{0.4}$:**لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** الملكية الأجنبية **وإدارة الأرباح**

$H_{0.5}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** الملكية الإدارية **وإدارة الأرباح.**

$H_{0.6}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** الرافعة المالية **وإدارة الأرباح.**

$H_{0.7}$:**لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** حجم الشركة و**إدارة الأرباح.**

الفصل الثاني

الاطار النظري

تمهيد

يشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث رئيسية الأول يتحدث عن نوع الملكية ، و الثاني يتحدث عن جودة التدقيق أما المبحث الثالث فيتحدث عن إدارة الأرباح.

المبحث الأول: نوع الملكية:

تتصف أسواق رأس المال بعدم المثالية، وذلك لوجود العديد من المعوقات التي تعمل على الحد من قدرة الشركات من أجل الوصول إلى الأسواق بسهولة ويسر، فوجود هذه المعوقات يجعل التمويل من خلال إصدارات الديون أكثر تكلفة من مصادر التمويل الداخلي والأرباح المحتجزة(Lace Et al. 2013)، ويعتبر هيكل الملكية من الآليات المهمة في تنظيم العلاقة بين الملّاك والإدارة وبما تؤثره أنواع الملكية في شكل التنظيم داخل المنظمة فضلا عن تأثيرها على الأداء، وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أهمية هيكل الملكية في إدارة الأرباح والتلاعب في القوائم المالية (حمدان ، 2012).

مفهوم و أهمية نوع الملكية:

مع تزايد الإهتمام بالاستثمار وتزايد أعداد الشركات المساهمة العامة اتجهت العديد من الدراسات والأبحاث نحو دراسة أنواع الملكية وهيكلها، وقد قام الباحث برصد بعض التعريفات التي تناولتها الكتب والمراجع فيما يتعلق بنوع الملكية حيث يعرف نوع الملكية على أنه مجموعة الفئات

التي يتم توزيع أرباح الشركة عليهم وذلك وفقا لنسب إمتلاك الأسهم(Lace Et al2013)، ويعرفه (Qian Et al,2007) على أنه الفئات التي تمتلك أسهم الشركة وتوزيع عليها الارباح، ويرى (شقور، 2016) أن نوع الملكية يعبر عن هوية أصحاب الأسهم في الشركات وتركيبة المالكين من حيث طبيعتهم و جنسيتهم ونسبة ملكيتهم في الشركة.

لاحظ الباحث أن معظم الدراسات السابقة عرفت نوع الملكية بطريقة مختصرة؛ إذ أن جميعها اجتمعت على أن نوع الملكية هو مصطلح اقتصادي يشير إلى طبيعة تركيبة وهوية المساهمين في الشركة.

لقد اهتم الاقتصاديين بقضية فصل ملكية الشركة عن إدارتها حيث ظهرت آراء تصف العلاقه بين مُلاك الشركه و الاداره على انها مراقبة مُلاك الشركه للاداره التي تقوم بادارة موارد الشركه نيابة عن المساهمين ،وأن الإدارة يمكن ان لا تكون على مستوى عالي من الكفاءة لادارة الشركه مما يستوجب وجود رقابه على ادارة الشركه، وأخرى معارضة فقد عارضت وجود مجموعة صغيرة ممثلة تمثل الشركة وتتحكم بمصيرها، ولها صلاحية اتخاذ القرارات التي تخص الشركة دون أخذ مصلحة المساهمين بعين الإعتبار(Shoaib& Yasushi , 2016).

إن نوع الملكية يعتبر أحد أبرز خصائص الشركة التي يترتب عليها تداعيات أو انعكاسات محاسبية شتي ، لذلك فقد قامت أبحاث عديدة باختبار تأثير الملكية في كثير من القضايا المحاسبية ، وقدمت أدلة علي أن لملكية الشركة تأثير في معظم هذه القضايا ، فعلى سبيل المثال ، اختبرت دراسة (Garcia *et al,* 2010) تأثير الملكية علي سمعة الشركات في أسبانيا ، وتوصلت إلي أن تركز الملكية في أيدي كبار المساهمين على حساب باقي المساهمين يؤدي إلى تآكل سمعة الشركات بسبب تاثير كبار المساهمين على قرارات الإداره للشركه مما يؤدي الى التأثير

على توقعات المساهمين. كذلك قام (Givoly et al,2010) بمقارنة جودة الأرقام المحاسبية المعدة بواسطة نوعين من الشركات ، وهما الشركات المملوكة أسهمها ملكية عامة ، والشركات التي يملكها القطاع الخاص ، حيث أشارت نتائجهم إلي أن شركات الأسهم الخاصة لديها مستحقات أعلى جودة وأقل ميلاً لإدارة الدخل من شركات الأسهم العامة.

وهناك دراسة (Akinobu et al, 2010) التي تناولت اختبار تأثير الملكية الإدارية في الطلب علي التحفظ المحاسبي ، وتوصلت إلي أن العلاقة بين الملكية الإدارية والطلب علي التحفظ المحاسبي سلبية بشكل ملحوظ خلال المستويات المنخفضة والمرتفعة للملكية الإدارية، وأن العلاقة إيجابية بشكل ملحوظ خلال المستويات المتوسطة للملكية الإدارية. ومن نتائج هذه الدراسه انها اشارت الى ان التحفظ المحاسبي له اثر ايجابي في معالجة مشكلة الوكالة بين المدراء والمساهمين. كما توصل (Chun et al,2011) بدراستهم التي تناولت تأثير الملكية الإدارية علي سلوك المخاطرة في البنوك بأن زيادة الملكية الإدارية لوحدها لا يوثر على مستوى المخاطره وكذلك مستويات الارباح الا انها تضاف الى إجمالي المخاطر في البنوك اليابانية .وتناولت دراسة (Norhasniza et al ., 2012) العلاقة بين هيكل الملكية وتوزيعات الأرباح للشركات الماليزية ، وتوصلت إلي أن تركز الملكية له تأثير إيجابي علي التوزيعات، كذلك توصل (Suk Bong et al,2012) بدارستهم التي قامو بها باختبار تأثير هيكل ملكية الشركات علي أداء الابتكار التكنولوجي في كوريا إلي أن الملكية المؤسسية والأجنبية يوجد لها تأثير إيجابي علي أداء الابتكار التكنولوجي .كذلك نجح (Scott Fung et al , 2012) بدراستهما التي اختبرت دور المستثمرين المؤسسين في تحسين أداء الشركات من خلال قناة القرارات الاستثمارية للشركات في تقديم دليل علي أن الملكية المؤسسية تحسن أداء الشركة من خلال قرارات الإنفاق الرأسمالي.

كما أوضحت دراسة (He Jinri *et al* 2012) أن هناك علاقة بين الملكية وجودة الارباح،

أنواع الملكية في الشركات

إن فصل الملكية عن الإدارة، يعطي إشارة لسوق الأسهم حول تغير الملكية، حيث أن البعض سوف يفسر ذلك على أن مصالح الطرفين قد تكون مختلفة ومتعارضة، وأن هذا التعارض من شأنه التأثير في مستقبل الشركة وعملها . ومع ذلك فإننا نجد أن المساهمين يقبلون على شراء هذه الأسهم، وتحمل بعض التكاليف من أجل عمل رقابة على أداء الإدارة، أملا في الحصول على عوائد وأرباح مستقبلية تفوق المصاريف المتوقعة(مدفوني، 2012)، اجتمع معظم الباحثين في مجال الاقتصاد على أن مالكي الأسهم في الشركات يصنفون إلى فئتان: حملة الأسهم وهم الفئة الأولى والذين يقومون بإدارة الشركة، وفي حين يطلق على الفئة الثانية مسمى المالكين، ومن الجدير بالذكر أن للفئتين نفس الحقوق من حيث التصويت، الحصول على الارباح والتأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية(Hall,2016)، وفيما يلي عرض لأنواع الملكية في الشركات كما تناولتها الأبحاث والدارسات السابقة:

1. ملكية الإدارة:

تعرف على أنها نسبة ملكية أعضاء مجلس إدارة الشركة والمدراء التنفيذيين، وتتميز هذه الفئة بامتلاكها القدرة في التأثير بشكل مباشر على عملية اتخاذ القرارات في الشركة ،وتقاس نسبة ملكية المساهمين من خلال حساب مجموع نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في الشركة مقسوماً عدد أسهمها (أبو السعود، وآخرون، 2014).

وفيما يتعلق بتأثير هذه النسبة على ممارسات إدارة الأرباح فقد أشار(Eskandar ,2017 *et al.*) إلى أنه كما زادت نسبة تملك الإدارة من اسهم الشركة فأن مصلحتهم تتوافق مع مصلحة

المستثمرين بالتالي سيقل الحافز الى ادارة الربح ويقل أهمية إحكام الرقابة من مجلس الادارة على المدراء.

2. ملكية كبار المساهمين:

وهي نسبة ملكية الأفراد التي تتجاوز (5%) من أسهم الشركة سواء كانوا من داخل أو خارج مجلس إدارتها، وتقيس هذه النسبة تأثير تركز الملكية على الأداء، (Zhang & Gao Et al., 2016). وتفترض العديد من الدراسات أن نسبة ملكية كبار المساهمين تؤدي الى زيادة الرقابة على الشركة مما يؤدي الى زيادة في جودة الربح (Cornett et. al., 2005) ، الأمر الذي يؤدي الى تقليل ممارسات إدارة الأرباح، من جهة أخرى أشارت بعض الدراسات الى أن تركز الملكية قد يؤدي الى تقليل جودة الربح مما تدل على زيادة ممارسات إدارة الأرباح وذلك عندما يحصل كبار الملاك على مقاعد في مجلس الإدارة ويشاركوا في إدارة الشركة مما يقلل من ضرورة التواصل مع المستثمرين عبر القوائم المالية (Eskandar *et al.*2017) ، ويستغل الأفراد سيطرتهم على الشركة لتحقيق مكاسب شخصية مستغلين الملاك الأخرين.

3. مساهمة الحكومة في الشركة

وتعرف على أنها نسبة مساهمة الحكومة في هيكل الملكية لشركة معنية ويفترض الباحثون أن طبيعة العلاقة بين نسبة مساهمة الحكومة في الملكية وبين ممارسات إدارة الأرباح غالبة ما تكون علاقة سلبية، بسبب عدم التوافق بين الملكية وإدارة الشركة في الوقت ذاته(أبو السعود، وآخرون، 2014).

3. الملكية المؤسسية في الشركة

المؤسسات هي الشركات الرئيسية التي تستثمر في الشركة (Bushee,1998) ،مثل البنوك وشركات الاستثمار ، وبسبب استثمار هذه المؤسسات لحجم كبير من أموالها في هذه الشركات فأنها تحصل على معلومات من داخل وخارج الشركة (Eskandar Et al.2017)، وتتمتع هذه المؤسسات بالخبرة الكافية؛ مما يؤهلها لمراقبة ادارة الشركة مؤديا بالنتيجة الى زيادة جودة الأرباح وبالتالي تقليل ممارسات إدارة الأرباح. بينما على عكس المؤسسات لا يستطيع الأفراد الحصول على المعلومات الداخلية للشركات وهم غالبا ما يفتقرون للخبرات العملية التي تؤهلهم للرقابة على ادارة هذه الشركات.

4. المليكة العائلية الشركة

تعرف على أنها نسبة ما تملكه العائلة المالكة للشركة من أسهم؛ حيث يوجد شركات يقوم بتأسيسها شخص يكون هو أو أحد أفراد عائلته رئيساً أو مديراً أو من ضمن مجلس الإدارة في الشركة، أو يملك على الأقل (5%) من أسهم الشركة بشكل فردي أو جماعي .

5. الملكية الاجنبية

انتشرت الملكية الاجنبية عبر المؤسسات العالمية كأحد نتاجات العولمة، والمالكين الأجانب كمؤسسات تستثمر حجم كبير من أموالها في هذه الشركات وتؤدي دور رقابي على الإدارة في الشركة ، مما يؤدي الى تقليل من ممارسات إدارة الأرباح (Shiguang Ma and Naughton, 2008)

وحول طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح ونوع الملكية يرى الباحث أن هناك دراسات أشارت لوجود علاقة بين عدم تماثل في المعلومات وميل الإدارة لتحقيق أهدافها على حساب المساهمين؛ إذ أن زيادة مستوى عدم التماثل في المعلومات يسمح للإدارة باستغلال المساهمين؛ وذلك كنتيجة لرغبة

الإدارة بإخفاء بعض المعلومات عن المساهمين، إلا أن الإدارة والمساهمين على حدا سوا غير قادرين على التنبؤ بالعوامل الخارجية المحيطة خصوصا ذات العلاقة بالتدقيق والذي قد يكون له أثر واضح على إعداد التقارير المالية.

وبعد مراجعة هذه الدراسات وغيرها من الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة نوع الملكية وهيكلها تبين للباحث أن لنوع ملكية الشركات مجموعة من التأثيرات منها ما هو رغوبة به ومنها ما هو غير مرغوبة.

المبحث الثاني: جودة التدقيق.

شهد العالم تطورات كثيرة على مر العصور، وقد شملت هذه التطورات مستوى حجم النشاطات للمؤسسات الاقتصادية، حيث تحولت الشركات من شركات عملياتها بسيطة إلى شركات عملياتها كبيرة ومتشعبة، الأمر الذي إلى أدى إلى ضرورة إيجاد الوسائل والتقنيات المناسبة التي تضمن لأصحاب الشركات والمؤسسات المحافظة على أموالهم المستثمرة واستغلال مواردهم بالشكل الأمثل، بالإضافة للحد والتقليل من الأخطاء المحاسبية والتلاعبات التي من الممكن حدوثها، ومن أهم هذه الوسائل وأبرزها التدقيق، حيث أسهم وجود التدقيق في ظهور إشكالية تمثلت في مدى ثقة أصحاب المؤسسات والشركات في كفاءة أسلوب التدقيق المطبق في الشركات، وكفاءة العاملين عليه(Gaynor, Et al.,2016).

لقد شهدت مهنة التدقيق خلال السنوات الأخيرة الماضية توسعاً وانتشاراً عالمياً ومحلياً، ويمكن ملاحظة هذا التوسع من خلال الزيادة الحاصلة في عدد مكاتب التدقيق المرخصة وفي عدد العاملين فيها(الموسوي،2012)، ويمكن اعتبار الزيادة الحاصلة في عدد الشركات والمؤسسات الخدمية والتجارية والصناعية في شتى الدول السبب الرئيس في حصول هذا التوسع في مهنة التدقيق، حيث تعمل هذه المؤسسات والشركات جميعها في ظل قوانين وأنظمة تلزمها بتقديم

حسابات مدققة من قبل مكاتب التدقيق المرخصة، وحديثاً ظهر موضوع يتعلق بجودة مكاتب التدقيق وليس فقط فيما تصدره هذه المكاتب من تقارير من أجل تدعيم الثقة في التقارير المالية وتقارير التدقيق المنشورة، مما أدى إلى إثارة انتباه المسؤولين عن شؤون مهنة المحاسبة القانونية في الوطن العربي بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص لاستخدام أساليب وطرق وآليات رقابة الجودة في مكاتب التدقيق(أبو زر، 2012).

مفهوم جودة التدقيق

يرى (Hu Dan,2016) أنه من الممكن تعريف التدقيق على أنه عملية ممنهجة ومنظمة تهدف إلى جمع الأدلة المتعلقة بالأحداث الاقتصادية ونتائج الأنشطة ثم تقييمها بشكل موضوعي من أجل رؤية مدى توافق وتطابق هذه النتائج مع المعايير المعتمدة، ثم القيام بإبلاغ الجهات المعينة بنتائج التدقيق، وهذا الأمر من شأنه المساهمة في حماية وسلامة بيانات الشركة وتحقيق أهدافها بشكل فعّال.

بينما يرى (Ting-Chiao Huang,2016) التدقيق على أنه عبارة عن عملية رقابية إدارية نشأت وتطورت بسبب الحاجة المتزايدة عليه من قبل الإدارة العليا في الشركات باعتباره أداة رقابية وإدارية يمكن الاستعانة بها لإنجاز الوظائف الرئيسية في الشركات مثل تقييم مدى ملاءمة وفعالية أنواع الرقابة الأخرى الموجودة في الشركات.

وبالنسبة لمفهوم تدقيق البيانات المالية فيمكن تعريفه بأنه عملية تتضمن فحص للمعلومات المالية الخاصة بالشركة ثم القيام بإصدار تقرير عنها، وقد يتضمن هذه الأمر مراجعة للوسائل المتعلقة بتحديد وتصنيف وإعداد التقارير الخاصة بالبيانات المالية.

أما فيما يخص جودة التدقيق فيرى (المطيري، 2012) أن جودة التدقيق تمثل في الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبة من أجل تقييم مستوى عملية جودة التدقيق، حيث أن تحديد الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية من شأنه أن يساهم في مساعدة القائمين والعاملين على وضع المعايير المحاسبية.

بينما يرى(دردس، 2010) أن جودة التدقيق هي الحرص على التأكد من تحقق الأداء المطلوب وفقاً لمعايير التدقيق، وأيضاً التأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المحددة والمعتمدة التي تقود إلى تحقيق المهام المطلوبة من عملية التدقيق.

خلال السنوات الأخيرة الماضية قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(American Institute of Certified Public Accountants) بإنشاء ثلاثة مراكز تختص بجودة التدقيق(Audit Quality)، حيث تهدف هذه المراكز إلى زيادة ورفع جودة خدمة التدقيق بهدف زيادة الثقة بشركات التدقيق، بعد تراجع الثقة في هذه الشركات بسبب عدة أزمات حصلت لها في السابق(Tepalagul&Lin,2016)، كما قامت منظمة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة للمنظمة السعودية للمحاسبين القانونيين باستحداث قسم خاص تابع للمنظمة تتمثل وظيفته بمراقبة إدارة الجودة الشاملة لمكاتب المحاسبة(الحميري، 2006).

تعتبر مهنة تدقيق الحسابات وظيفة من الوظائف الاجتماعية التي تعتمد بشكل أساسي على الثقة المتبادلة بين الشخص المسؤول عن تقديم الخدمة وبين الأطراف المعنية، وقد لوحظ مؤخراً الإقبال المتزايد على هذه المهنة بسبب اعتماد مستخدمي القوائم المالية على البيانات المالية التي تم تدقيقها كمصدر للمعلومات الملائمة من أجل اتخاذ القرارات المختلفة، الأمر الذي دفع

مكاتب تدقيق الحسابات إلى اتباع إجراءات معينة لكي تضمن جودة الأعمال الصادرة عن مكاتب التدقيق، مما يضفي مزيداً من الثقة والمصداقية لعمل مكاتب التدقيق(HU Dan,2015).

إن عدم تطبيق معايير الجودة في مكاتب التدقيق من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية على المستثمرين وأصحاب القرارات وراسمي السياسات، باعتبار تحمل المهنة لمسؤولياتها أمام المجتمع في كل ما تقدمه من خدمات هو ما يميزها، حيث يتمثل الهدف المشترك لممارسي مهنة التدقيق في تحقيق أفضل نوعية من التدقيق والمحافظة على جودة الأداء المهني، بالإضافة إلى تحسين أداء المدققين وحمايتهم مما ينعكس على زيادة الثقة في أعمالهم.

مسؤوليات لجان التدقيق

هناك العديد من المسؤوليات المناطة بلجان التدقيق، ومن أبرز هذه المسؤوليات(Private Sector Corporate Trust, 2002؛ Bills Et al., 2016):

- القيام بمراجعة للسجلات والتقارير المالية والكشوفات المالية للشركة قبل القيام بعرضها على الإدارة.
- القيام بمناقشة المشكلات التي قد تحصل مع المدققين الخارجيين أثناء قيامهم بعملية التدقيق.
- القيام بمناقشة وتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة مع المدققين الخارجيين.
- الإشراف على عملية تدقيق التقارير والنتائج التي تم التوصل إليها والقيام بتقديم التوصيات للإدارة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة.

أنواع التدقيق

يتم تصنيف التدقيق إلى عدة تصنيفات وفقاً للغرض منها، ومن أهم هذه التصنيفات(لطفي، 2008) ما يلي:

1-تدقيق القوائم المالية

إن الهدف الرئيسي لعملية تدقيق القوائم المالية يتمثل في معرفة إذا ما تمت عملية إعداد القوائم وفقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة، والتي تتضمن تتبع العمليات المالية السابقة في الشركة، ثم القيام بتدقيقها حسابياً، وأخيراً القيام بالتحقق من مدى تماشيها مع القوانين والتعليمات المتبعة، حيث تعبر عملية تدقيق القوائم المالية عن وجهة النظر التقليدية للتدقيق بنوعه الداخلي والخارجي.

2-تدقيق الالتزام(الأداء أو التنفيذ)

يقوم المدققون في هذا النوع من أنواع التدقيق بكتابة تقارير عما إذا كان هناك إتباع للسياسات والإجراءات المقررة أم لا، حيث يعتبر تدقيق الالتزام من أنواع التدقيق التي تهتم بالالتزام بالقوانين والسياسات والأنظمة الداخلية المطبقة داخل الشركة، من أجل تدقيق وتقييم مدى التزام هذه القوانين والسياسات بالمعايير والسياسات والإجراءات الإدارية المقررة في الشركة.

3-التدقيق التشغيلي

يمكن تعريف التدقيق التشغيلي على أنه عبارة عن عمليات فحص وتفتيش شاملة للشركة من أجل القيام بتقييم لأنظمتها وأدائها، حيث يتم قياسها عن طريق الأهداف الإدارية (Whittington,2008)، وهناك ثلاث أنواع لعميلات التدقيق التشغيلي (التدقيق التنظيمي،

تدقيق المهمات الخاصة، التدقيق الوظيفي)، ويعتبر الهدف من عمليات التدقيق هو تحديد فاعلية وكفاءة التنظيم، فالفاعلية (Effectiveness) تقيس كيفية تحقيق الشركة لأهدافها، بينما تقوم الكفاءة (Efficiency) بقياس كيفية استخدام الشركة لمواردها بالشكل الأفضل من أجل تحقيق أهدافها(Arens, 2008).

أهمية جودة التدقيق

واجهت مهنة التدقيق ضغوطاً مستمرة في السنوات الأخيرة، وللتغلب على هذه الضغوط يجب الاهتمام أكثر بجودة التدقيق، والتي تعتبر أمراً مهماً لكافة أطراف عملية التدقيق، وتبرز أهمية عملية التدقيق في الأمور والمجالات التالية(اللهيبي، 2013):

1-التأكيد على الالتزام بالمعايير المهنية

إن أداء وتنفيذ عملية تدقيق ذا مستوى جودة عالٍ يشير إلى تمسك المدققين والتزامهم بالمعايير المهنية، حيث تعتبر المعايير المهنية إرشادات لتطبيق سياسات التدقيق، إذ تحتوي هذه المعايير على سياسات وإجراءات تهدف إلى تحسين أداء الأفراد ومكاتب التدقيق.

2-الإسهام في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق

تعتبر فجوة الجودة من أحد مكونات فجوة التوقعات في التدقيق، حيث يمكن التعبير عن فجوة الجودة بأنها الاختلافات بين ما كان يتوقعه المستخدمون وبين ما كان يتوقعه المدققون اتجاه جودة خدمات التدقيق وعوامل تكوين الجودة، وبالتالي يمكن تضييق وتقليص فجوة التوقعات من خلال تحسين جودة التدقيق.

3-تعزيز إمكانية اكتشاف الأخطاء الموجودة في القوائم المالية

إن لتحسين جودة التدقيق أثراً في اكتشاف المزيد من الأخطاء والتقليل من نسبة التحريف في القوائم المالية، فبعد فشل العديد من الشركات الكبرى حظي هدف تعزيز إمكانية اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية اهتماماً كبيراً وملحوظاً، وذلك لأن المدققين ذوي الجودة العالية قادرين على اكتشاف وإيجاد الأخطاء الموجودة في القوائم المالية بشكل أفضل من المدققين الآخرين.

4-تخفيض صراعات الوكالة

يرى العديد من الاقتصاديين أن العلاقة بين صراعات الوكالة وبين الطلب على مستويات تدقيق ذات جودة عالية هي علاقة طردية، إذ أنه بزيادة التعارض بين الوكيل(الإدارة) وبين المساهمين تزداد تكلفة الوكالة، وبالتالي تزداد الحاجة إلى مكاتب تدقيق ذات جودة عالية، على عكس الشركات التي تكون درجة التعارض في مصالحها قليلة، وبالتالي تكون صراعات الوكالة فيها منخفضة.

برنامج مراجعة الزميل

يقوم فريق من المدققين المختصين بتنفيذ برنامج مراجعة الزميل من أجل تقييم كفاءة وفاعلية نظام مراقبة الجودة الداخلية للمنظمات، ومدى موافقتها لمعايير التدقيق والمحاسبة المعتمدة، وبالنسبة لبرنامج مراجعة الزميل يمكن تعريفه على أنه مجموعة من المعايير الخاصة تم إصدارها من قبل المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية، وتم نشرها ضمن المعايير الحكومية للمحاسبة، حيث صممت هذه المعايير لإدارة وقيادة عملية التدقيق والمحاسبة في المؤسسات والشركات والدوائر الحكومية، ويعتبر خضوع المنظمات المالية لبرنامج المراقبة ومراجعة الزميل مرة كل ثلاث سنوات إحدى متطلبات معايير المحاسبة، فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

(AICPA) بتطوير برنامج هدفه تقييم مدققي الحسابات المحليين من أجل تلبية متطلبات برنامج مراجعة الزميل، وقد حظي البرنامج منذ تأسيسه بنجاح باهر(أبو زر،2012).

خطوات برنامج مراجعة الزميل

تتضمن عملية مراجعة الزميل ثلاث خطوات رئيسية، تم توضيحها كما يلي(أبو زر، 2012):

أولاً: الإعداد

حيث تتضمن عملية الإعداد القيام بتزويد المدققين المسؤولين عن عملية المراجعة بجميع المعلومات والبيانات التي قد يحتاجونها، والتي ستساعدهم في تحقيق أهدافهم المرجوة، كما أنها تقوم بمساعدتهم في إنجاز الأعمال بإتقان وكفاءة أكبر، بالإضافة إلى تزويدهم بالمعايير الواجب أخذها بعين الاعتبار، وتقييم مدى اتباعها من قبل الشركات والمنظمات، وفي العادة تحتاج عملية الإعداد إلى شهرين.

ثانياً: زيارة الموقع

يقوم فريق مراجعة الزميل في مواقع مكاتب المدققين بمراجعة أوراق عمليات التدقيق والملفات الإدارية، بالإضافة إلى القيام بإجراء مقابلات واجتماعات مع كل من الإدارة، والموظفين، والعاملين في مكاتب التدقيق، وغالباً ما تحتاج هذه العملية إلى أسبوع لإتمامها.

ثالثاً: التقرير

يقوم فريق البرنامج بإعداد تقرير يتضمن رأيهم بمدى اتباع مكاتب التدقيق لمعايير التدقيق العالمية، ويقوم الفريق أيضاً بتقديم ورقة بالتوصيات التي يمكن اتباعها من أجل تطوير ورفع جودة العمل لإدارة المكتب أو الشركة، بالإضافة إلى تقديم شرح وتوضيح حول عملية التدقيق والملاحظات التي

تم أخذها والجوانب التي ينبغي الانتباه لها إلى الإدارة، وبناءً على ذلك يتم إصدار التقرير في نهاية الزيارة، وتتراوح المدة اللازمة لإعداد التقرير ما بين أسبوع وأربعة أسابيع من الزيارة.

العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح والملكية:

إن أهداف التدقيق الداخلي تشير إلى أهمية دوره في الحد من تلاعبات الإدارة . وقد تناول عدد من الباحثين دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، وضمان جودة رقم الأرباح المعد وفقاً لأساس الاستحقاق، حيث أشارت (Prawitt–et al.,2006) إلى وجود اعتقاد بأن الأداء الجيد للتدقيق الداخلي يمكن أن يؤدي إلى التقليل من ممارسة إدارة الأرباح، كما أظهرت دراسة (مبارك، 2008) وجود علاقة بين جودة التدقيق الداخلي وجودة الأرقام المحاسبية التي تم إعدادها وفقاً لأساس الاستحقاق، كما أظهرت (الجعيدي و أبو ناهية، 2015) أن توفير بيئة تدقيق عالية الجودة تعمل على الحد من الممارسات غير المرغوب فيها مثل ممارسة إدارة الأرباح، وأظهرت دارسة (زلوم، 2016) التي أجريت على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان عن وجود دور لجودة التقارير المالية في تحديد حقوق الملكية، كما أن هناك أثر طردي إدارة الأرباح على تكلفة حقوق الملكية.

نبذة عن الشركات الصناعية في الأردن:

الشركات الصناعية هي مجموعة من التجمعات التي يحكمها نظام خاص بها وهي اختصار لجهود وأموال تهدف لتحقيق مشروع واحد وهي تحتوي على عدد من الشركاء. وتعرف بأنها: مؤسسات مالية تتعامل بالنقود والأوراق المالية أخذاً وعطاءاً، بيعًا وشرءاً، ادخاراً واستثماراً، وهي مؤسسات قد تكون مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص أو الاثنين معاً (أبو زعيتر، 2006).

تحتل الصناعة مكانة بارزة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم النامي، فإلى جانب كون التصنيع ناتجاً طبيعياً وتلقائياً للتطور الاقتصادي ونمو الدخل والإنفاق، فإنه في الوقت ذاته أحد عناصر التنمية ومقومات النمو الاقتصادي، وتساهم الصناعة في خلق وتوفير فرص العمل والتوظيف للطاقات العاملة الوفيرة في معظم البلدان النامية، وبالتالي فإن التصنيع كفيل بامتصاص فائض العمل في اقتصاديات تلك الدول، كما يلبي الإنتاج الصناعي الاحتياجات المحلية للسلع والمنتجات والسلع الوسيطة والرأسمالية.

تواجه الشركات الصناعية التشغيلية في العصر الحديث ضغوطاً وتحديات تتمثل في الزيادة المستمرة للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها وربحيتها، حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات جذرية، وظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة، مما ترتب عليه إصدار معايير محاسبية تحتوي على الكثير من التفصيلات والتفسيرات تمكن مكتب التدقيق من تفحص هذه المعاملات، ويعد قرار الإعلان عن الأرباح المحاسبية وتوزيعاتها النقدية من القرارات الحيوية والهامة التي تتخذها الإدارة المالية في الشركات الصناعية التشغيلية، وذلك لما له من أثر غير مباشر على كل من المقرضين والمجهزين والموردين والموظفين والمجتمع المحلي وأثر مباشر على المستثمرين الحاليين والمحتملين، وذلك لكون الهدف الأساسي لأي مستثمر هو تحقيق الربح وتعظيم الثروة ولعل عامل الربح من العوامل المهمة التي تحظى باهتمام المالكين والمستثمرين والمقرضين وذلك لما له من دور على مدى فاعلية أداء الشركة.

لقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية الى ان النمو السريع للصادرات يعجل من النمو الاقتصادي ، واثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات انها تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو اسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات او السياسات الاخرى

لقد عانى الاقتصاد الاردني في ثمانينيات القرن الماضي من صعوبات اقتصادية وسياسية تمثلت في تراجع تحويلات العاملين في الخارج وتراجعٍ في حجم المساعدات العربية، ومتزامنةً مع ارتفاع عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، والتوسع في استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية، ناهيك عن الأزمات الداخليّة والمتمثلة بانهيار سعر الصرف عام 1989 ، جعلت تلك الظروف الأردن ينتهج سياسة الاقتراض لتغطيةِ القصور في مدّخراته المحليّة وتلبية حاجتهِ من العملات الأجنبية، ونتيجة لتلك الاجراءات ازدادت أعباء القروض وبشكل ملحوظ في نهايات القرن المنصرم، وكذلك استمرار العجز في ميزان المدفوعات(جريج و نايف،2015).

المبحث الثالث: إدارة الأرباح

في الأعوام الأخيرة تعرضت مهنة المحاسبة للعديد من الانتقادات لضعف دور مدققي الحسابات في إعدادهم للتقارير التي تشير لبعض ممارسات الإدارة التي تهدف إلى التلاعب في الأرباح وفي إدارتها من أجل تحقيق مكاسب خاصة ومعينة للإدارة، ولقد أثار موضوع إدارة الأرباح أيضاً انتباه الأدب المحاسبي بسبب إفلاس عدة منظمات عالمية، وما زالت عملية إدارة الأرباح في حاجة لأساس علمي وعملي لمعالجتها(Irani&Oesch ,2016)، إذ توجد هناك بعض النواقص والقصور التي تحيط بعملية إدارة الأرباح، وقد ازدادت التساؤلات في المجتمعات في هذه الأيام حول مسببات الفضائح والانهيارات وأموال المستثمرين الضائعة في أسواق المال العالمية، مما أدى إلى تشكيل أزمة عالمية اقتصادية تمثلت في تراجع الأسهم، والمسارعة إلى بيع الأسهم من قبل الأفراد، وإغلاق بعض المصارف نتيجة انهيار الثقة بالمدراء التنفيذيين وأعضاء المجلس(الأشقر، 2010).

مفهوم إدارة الأرباح:

يجدر الإشارة إلى عدم وجود مفهوم موحد لإدارة الأرباح مما إستوجب على الباحث مراجعة عدد من التعريفات المقدمة من قبل الدراسين والباحثين في هذا مجال المحاسبة الإبداعية بشكل عام وإدارة الأرباح على وجه الخصوص، وسيتم عرض عدة تعريفات لإدارة الأرباح لعدد من الباحثين للفترة من (2002– 2016) وكما هو مبين في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

تعريفات إدارة الأرباح

الباحث	التعريف
(Merchant and Rokness, 2002)	أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر في الدخل المعلن الذي يظهر في القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية وقد يؤدي إلى إلحاق الضرر في الشركة في المدى القصير.
(Schipper, 2003)	تدخل معتمد من قبل الإدارة في توجيه الأرباح وفي العادة لتحقيق أهداف أنانية.
(Patha, 2003)	تحريف متعمد للأرباح يحدث عندما يقوم المدراء باتخاذ قرارات غير خاضعة لأسباب استراتيجية بل فقط من أجل التعديل على الأرباح، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى وجود أرقام محاسبية تختلف اختلافاً كلياً عما هي عليه
الداعور (2009)	اختيار للسياسات المحاسبية من جانب شركة ما لتحقيق أهداف معينة لإدارتها.
(Hadani & Goranova& Khan, 2011)	مجموعة من الممارسات يقوم بها أصحاب المصالح في شركة ما تهدف للتغيير والتلاعب في الارقام المحاسبية دون التقيد بالمعايير المحاسبية.

تدخل أصحاب المصالح في إعداد التقارير المالية الخارجية للشركة بشكل متعمد ولتحقيق أهداف خاصة.	(GUOLI CHEN Et al.,2015).
قيام الإدارة في شركة ما على اختيار السياسات المحاسبية والتي تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها.	(أبو جبريل والذنيبات، 2016)
تدخلات للإدارة للتأثير على الدخل في القوائم المالية الختامية للشركة.	(Qiang Et al., 2016)
محاولات الإدارة للتأثير في الربح المفصح عنه أو التلاعب به عن طريق استخدام أساليب محاسبية.	& Ahmadpour Shahsavari,(2016).

ومن خلال التعريفات السابقة يستخلص الباحث أن إدارة الأرباح هو مفهوم يشير إلى مجموعة من السلوكيات التي تأخذها الإدارة لتغيير الأرباح مما يؤثر بشكل مباشر على الربح المعلن بشكل سلبي أو إيجابي لتحقيق أهداف الإدارة أو لتحقيق أهداف تعاقدية.

العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأرباح التي تم تحقيقها في الشركة، ومن أهم هذه العوامل(محمد، 2013؛ Goel, 2016؛ Mehrani *et al.* 2017):

1-حجم الشركة

يمكن اعتبار حجم الشركة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في أداء الشركة، حيث أن حجم الشركة والذي يعبر عنه بإجمالي الموجودات يعتبر من العوامل المؤثرة والهامة في مستوى إدارة الأرباح الممارسة من قبل الشركة. أن الآراء متضاربة حول تأثير حجم الشركة على النزعات الإدارية وبالتالي تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح، حيث يرى البعض ان ممارسة

إدارة الأرباح يؤثر بشكل أوضح على الشركات كبيرة الحجم إذ ما قارنها بغيرها؛ وقد يعزى ذلك إلى أن الشركات الكبيرة في العادة تكون محط انظار واهتمام المحلليين الماليين كما أن هذه الشركات أكثر اهتماما بجودة الأرباح نظرا لوجود عدد كبير من المساهمين يتابعون النتائج المالية للشركة(رمضان، 2013).

2-التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

يمكن مراقبة أثر النشاط الاقتصادي على إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية للشركة، حيث أن وجود التدفقات النقدية يدل على وجود الأداء وعدم وجود أي تلاعب، وقد بينت العديد من الدراسات المتعلقة بالتدفقات النقدية أن الشركات ذات التدفقات النقدية الكبيرة من العمليات التشغيلية تكون نسبة ممارستها لإدارة المستحقات قليلة، بينما الشركات ذات التدفقات النقدية القليلة من العمليات التشغيلية فتكون نسبة ممارستها لإدارة المستحقات كبيرة.

3-نمو الشركة

يعتبر نمو الشركة من المؤشرات ذات الأهمية للسوق، حيث يعتبر نمو الشركة مؤشراً لوضع هذه الشركة في السوق، ويمكن تمثيله عن طرق قسمة القيمة الدفترية للسهم على القيمة السوقية، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن أداء الشركة يعتبر غير جيد من وجهة نظر المستثمرين والخبراء المختصين في الأسواق المالية إذا كانت نسبة نمو الشركة أكثر من واحد.

4-الرافعة المالية للشركة

الرافعة المالية هي عباره عن نسبة مديونية الشركة، حيث تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الشركة على اختيار مصادر التمويل التي تقوم بتحقيق العوائد الأعلى ، وتعبر هذه النسبة أيضاً

عن مدى قدرة الشركات على إيجاد التدفقات النقدية من أجل الوفاء بالديون، بالإضافة إلى مدى كفاءة الشركات في استخدام المصادر التمويلية المناسبة، ويمكن قياس الرافعة المالية للشركة عن طريق تقسيم إجمالي الالتزامات للشركة على إجمالي موجوداتها، وأظهرت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية وممارسة الشركة لإدارة الأرباح حيث أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح عادة ما يكون لديها متوسط أعلى من رافع المالية(حمدان، 2016)

ولكن في المقابل وبالنظر الى الادبيات التي تبحث في السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح والذي يدرس العلاقة بين الرافعه الماليه و إدارة الأرباح فقد اشارت بعض الدراسات مثل دراسة (Galdi. *et al*2008) إلى أن هناك نتيجة يمكن ان تكون حافز للمدراء بحيث ان نسبة الديون الكبيرة قد تكون سبب في تخفيض الإستحقاقات التقديرية، وبالتالي، يقلل إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق.

5-معدل العائد على الموجودات:

تبزر أهمية معدل العائد على الموجودات في أنه يعكس القوة الإيرادية للموجودات في الشركة؛ مما يعكس ربحية الشركة، كما أن ارتفاع معدل العائد على الموجودات تدل على قدرة وكفاءة الشركة على استغلال مواردها المالية وبالتالي حسن استغلال مصادر تمويلها ، بالتالي فان ممارسة الشركة لإدارة الأرباح يؤثر بشكل سلبي على مصداقية مؤشر العائد على الموجودات، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح ومؤشر العائد على الموجودات (. (Galdi Et al. 20008

أنواع إدارة الأرباح:

هناك عدة اساليب يمكن من حلالها ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات حيث يمكن اختصارها الى ثلاثة اساليب:(Yook & Julio,2016 ؛ WILLEKENS& BAUWHEDE,2003)

1- **الفئه الاولى** الاساليب المقبولة ضمن مبادئ المحاسبة حيث يتم من خلالها استغلال المرونة التي تسمح بها مبادئ المحاسبة وهذا ما يسمى "**إدارة الأرباح ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً** كأن تقوم الشرك بالاختيار بين مختلف تقنيات تقييم المخزون (Lifo & Fifo) و كذلك الاختيار بين مستويات تقدير الاهتلاك من اجل اعطاء الشركه الفرصه المناسبه لأعداد القوائم الماليه بحيث تعكس واقع مالي او اقتصادي حقيقي للشركه قدر الامكان .

وهذا الأسلوب من إدارة المستحقات لا يعتبر نوعا ما سلوكا انتهازيا و ذلك لانه لا يحمل تكاليف اقتصاديه كبيره كالتي تتحملها ادارة المستحقات في الفئات الاخرى و التي تنتهك مبادئ المحاسبه و التي غالبا ما تكون متبوعه بتحقيقات او دعاوى قضائيه .

2- **الفئه الثانيه** هي التي تنتهك بوضوح مبادئ المحاسبه المقبوله عموما وهي تسمى " **إدارة الأرباح الخارجه عن مبادئ المحاسبه المقبوله عموما** " كأن تقوم الشركه بتسجيل الايرادات قبل تحصيلها اي قبل شحن البضاعه و ذلك لتجنب انخفاض صافي الدخل .

3- **الفئه الثالثه** وهي الاكثر دهاءً وتتم من خلال **المعاملات الحقيقيه (real transatction)** التي تؤثر على قيمة الارباح كأن يتم التلاعب بتوقيت التصرف بالأصول و كذلك التلاعب بنفقات الصيانة و البحث و التطوير (R & D) بحيث يتم

المبالغة بهذه النفقات أو تخفيضها حسب ما تقتضيه الحاجة وكذلك النفقات العامه و الاداريه.

استراتيجيات إدارة الأرباح المحاسبية

يوجد ثلاث طرق متبعة لإدارة الأرباح المحاسبية وهي، **أولا:** أن يقوم المديرون برفع ربح السنة الحالية لخلق نظرة متفائلة للشركة، وجعلها الخيار الأمثل للاستثمار مع إمكانية رفع الربح تدريجيا وعلى مدار عدة سنوات، **ثانيا:** تخفيض ربح السنة الحالية والذي يعرف (Big Bath)، وهو أن تقوم الشركة بإطفاء الديون وعمل مخصصات بشكل كبير وملحوظ في سنة مالية واحدة، وعادة تكون في سنة يكون فيها أداء الشركة ضعيف أو سنة ركود اقتصادي أو في ظل أحداث غير اعتيادية مثل تغيير أعضاء الإدارة أو في حال حدوث اندماج مع شركة أخرى وتحصل تبعا لحدوث حالة رفع الربح لسنوات عديدة أخيرا تخفيض تقلبات الأرباح من خلال تمهيد الدخل، بحيث يقوم المدير بزيادة أو تخفيض الربح بهدف التقليل من التذبذب فيه من خلال عدم تسجيل ربح متحقق في سنة مالية ذات ربح عالي وعكس الربح المتحقق غير المسجل في سنة مالية ذات أداء سيء وغالبا ما يستخدم تمهيد الدخل في إدارة الربح. وقد يقوم المديرون باستخدام هذه الطرق مجتمعة أو مفردة في أوقات زمنية مختلفة وذلك لتحقيق أهداف طويلة الأجل باستخدام إدارة الأرباح المحاسبية (Subramanyam and Wild, 2013).

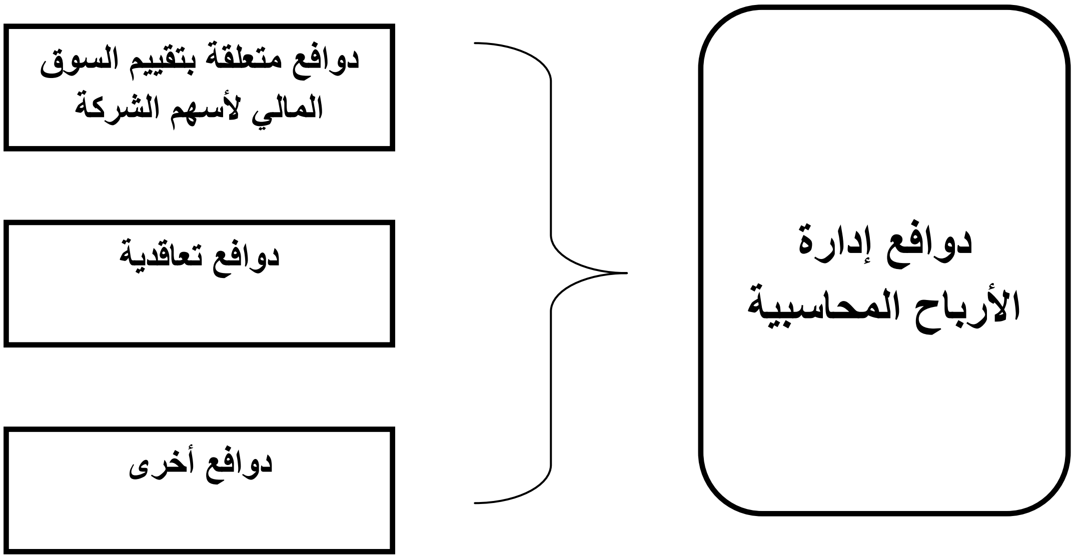
دوافع إدارة الأرباح المحاسبية

هناك العديد من الدوافع التي تحفز الإدارة للتلاعب بالربح المعلن إما بالزيادة أو النقصان وفيما يلي أهم الدوافع لإدارة الأرباح (Michael et al, 2007؛ Subramanyam and Wild, 2013):

1. **دوافع متعلقة بتقييم السوق المالي لأسهم الشركة:** إن استخدام المعلومات المحاسبية المتوفرة لتقييم سعر الأسهم من خلال المستثمرين والمحللين قد يولد دافعا للتلاعب في الأرباح المعلنة فقد يلجأ المدير لزيادة الأرباح للتأثير إيجابا على سعر السهم قبل فترة أو حالة معينة مثل حالة الاندماج أو خطط بيع الأسهم أو منح خيارات للسهم أو قد يلجأ لتخفيض الأرباح للتقليل من المخاطر المتوقعة للسوق وتقليل تكلفة رأس المال ومن الأشكال الأخرى هي التفوق على توقعات السوق من خلال طرح إفصاحات متشائمة حول السوق ومن ثم إدارة الأرباح بشكل إيجابي للتفوق على توقعات السوق.
2. **دوافع تعاقدية:** غالبا ما تعتمد العقود المبرمة على الأرقام المحاسبية وتلعب هذه الأرقام دورا هاما في أغلب العقود على سبيل المثال عادة ما ترتبط المكافآت التي يحصل عليها المديرون بحدود الأرباح المحاسبية أي أنه عند هبوط الأرباح تحت المستوى المسموح به من الأرباح المحددة لا يسمح للمدير بأن يأخذ أي جزء من المكافآت أيضا لا يسمح للمدير بأخذ أي جزء زيادة عن المسموح به عند تخطي الجزء المحدد من الأرباح أي تجاوز الحد الأعلى منها ويعني هذا أن المديرون لديهم الحافز لزيادة أو تخفيض الأرباح الناتجة عن الأرباح المخطط لها ففي بعض الأحيان يكون القرار بتخفيض الأرباح الحالية بهدف الحصول على مكافآت مستقبلية، ومثال آخر هو اتفاقيات الديون والتي تكون غالبا مبنية على نسب محاسبية وذلك لان خرق هذه الاتفاقيات يكون مكلفا بالنسبة للمديرين الذين يقومون بإدارة الأرباح لتفاديها.
3. **دوافع أخرى:** هنالك عدة أسباب أخرى لإدارة الربح حيث أن الأرباح أحيانا تخفض لتقليل التكاليف السياسية والفحوصات المقدمة من قبل المنظمات السياسية وأحيانا تخفض الأرباح

لكي تحصل على معاملة تفضيلية من قبل الحكومة أو لتنال الحماية من المنافسة الأجنبية وأيضا لمكافحة مطالبات النقابات العمالية.

يبين الشكل التالي دوافع إدارة الأرباح المحاسبية:



الشكل من إعداد الباحث

شكل رقم (1)

كذلك تفضل معظم الشركات أن تتمتع باستقرار في نمو الدخل ولا ترغب في إظهار تذبذب الأرباح فعندما تكون الأرباح الحالية منخفضة والأرباح المستقبلية المتوقعة جيدة فإن المدير يلجأ إلى اقتراض الأرباح من الفترة المستقبلية لاستخدامها في الفترة الحالية وعند حدوث العكس بأن تكون الأرباح الحالية جيدة ولكن الإدارة تتوقع أرباحا مستقبلية منخفضة عندها تلجأ الإدارة إلى ادخار الأرباح الحالية لاستخدامها المحتمل في المستقبل.

أسباب ظهور إدارة الأرباح المحاسبية

تسعى جميع الشركات إلى تحسين صورة القوائم المالية لما لذلك من أثر إيجابي على استقرارها وثبات أدائها وارتفاع أسعار أسهمها في السوق مما يؤدي إلى زيادة عدد المهتمين من المستثمرين في الشركة ويكمن السبب الرئيس في ظهور ممارسة إدارة الأرباح في تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة ويتضح ذلك من مصلحة المديرين والتي تكمن في تقليل الضرائب والأرباح الموزعة، بينما تكمن مصلحة حملة الأسهم في تعظيم ثروتهم وزيادة سعر الأسهم في السوق لتعظيم العائد على الاستثمارات أما مصلحة الموظفين فهي زيادة الرواتب والتعويضات الإدارية المختلفة كذلك تلعب مرونة المعايير المحاسبية والتي تسمح بالاختيار بين المبادئ المحاسبية المختلفة والثغرات الموجودة في بعض المعايير المحاسبية والحاجة إلى التقديرات واستخدام الحكم الشخصي في أمور معينة إلى المساهمة في إدارة الأرباح، وتكمن هذه الأسباب الرئيسة لظهور إدارة الأرباح المحاسبية وتأخذ إدارة الأرباح المحاسبية شكلين رئيسيين: وهما (تغيير المبادئ المحاسبية، والشكل الثاني: هو تغيير التقديرات المحاسبية)، وكلا الشكلين يحتاج إلى الخبرة والمعلومات الخاصة بممارسيها (اللوزي، 2013).

المنظور الأخلاقي لإدارة الأرباح:

من وجهة نظر الباحث إن إدارة الأرباح المحاسبية سلاح ذو حدين وذلك يعتمد بشكل كبير على نية ممارستها من قبل الإدارة فإذا كانت نية الإدارة بممارسة إدارة الأرباح تحقيق أهداف استراتيجية؛ فتعد شكلا من الأشكال الإيجابية أما إذا كانت نية الإدارة تضليل الأطراف ذات العلاقة فتكون إدارة الأرباح بهذا الشكل شكلا من الأشكال السلبية حيث أن استخدام إدارة الأرباح بشكل سيء ينتج عنه العديد من القرارات الخاطئة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

مدى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية في الأردن

يتضح من مراجعة بعض الدراسات الأردنية المتعلقة بإدارة الأرباح أن هنالك ممارسة لإدارة الأرباح من قبل الشركات الأردنية فقد أشارت دراسة محمد (2012) بعنوان "إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح" والتي هدفت لمعرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان إلى أن نسبة إدارة الأرباح في الشركات الخدمية بلغت 62% فيما بلغت النسبة 80% في الشركات الصناعية، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح وبين ربحية الشركة وحجم الشركة وبين ممارسة إدارة الأرباح لقطاعي الخدمات والصناعة.

أما دراسة نور ومطر (2013) والتي هدفت إلى بيان واقع ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية واختبار أثر هذه الممارسات على موثوقية البيانات المالية المنشورة ومعرفة الوسائل اللازمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية فقد وجدت الدراسة بأن هناك ممارسات فعلية لإدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية وبأن هذه الظاهرة تزايدت بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية خصوصا في الشركات المتعثرة. كما أشارت النتائج لوجود آثارا متفاوتة لإدارة الأرباح على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وفيما يتعلق بأثر حجم الشركة على إدارة الأرباح في الشركات الاردنية فقد أظهرت دراسة (رمضان، 2013) والتي هدفت للتعرف على تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في السوق الأردني أن حجم الشركة يزيد من احتمالية ممارسة إدارة الأرباح بما نسبته (99.92%)،

بينما أظهرت دراسة (جبريل والذنيبات، 2016) عدم وجود أثر لحجم الشركة على العلاقة بين التدقيق الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

مقاييس إدارة الأرباح:

تم الرجوع إلى الكتب والمراجع والدوريات لتغطية الجانب النظري للدراسة. والتي حددت مقاييس إدارة الأرباح فيما يلي:

1. نموذج جونز(The Jones Model,1991)

يعتمد هذه النموذج على نموذج الانحدار في قياس المستحقات الاختيارية، وفصلها عن المستحقات الكلية لقياس إدارة الأرباح؛ إذ يفترض النموذج أن مستوى الملكية الكلية للشركة ورأس المال العامل قبل التغير في الإيرادات، وأثبتت دراسة (Jones,1991) بأن هذا النموذج ناجح في تفسير ما يقارب (25%) من التفاوت في المستحقات الإجمالية.

2. نموذج قياس إدارة الأرباح جونز المعدل(1995):

يعتبر نموذج قياس إدارة الأرباح جونز المعدل من أفضل النماذج التي تستخدم في قياس إدارة الأرباح؛ إذ يفترض أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية، بما يعني أن المستحقات الاختيارية مقياس لصالح إدارة الأرباح بسبب كثرة تعرضه للتلاعب من قبل المديرين .

الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية

يتم احتساب مجموع الإستحقاقات الكليه للبيانات المالية للشركات خلال الفترة (2011–2015) وذلك بالإعتماد على التدفقات النقدية من خلال المعادلة التالية:

$$TA_{it} = NI_{it} - OCF_{it}$$

حيث أن:

TA_{it}: مجموع الإستحقاقات الكليه للشركه i في السنه t

NI_{it}: صافي الدخل

OCF_{it}: التدفقات النقديه من العمليات التشغيله

الخطوة الثانيه: بعد احتساب مجموع المستحقات سوف يتم تقدير المعاملات ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) للمستحقات باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS) خلال الفترة المالية (2011−2015) على المعادلة التالية:

$$TAit/Ait\text{-}1 = \alpha 1\ (1/Ait\text{-}1) + \alpha\ 2\ [(\Delta REVit)/\ Ait\text{-}1] + \alpha\ 3\ (PPEit/Ait\text{-}1) + \varepsilon it\text{.....}\ (2)$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: مجموع الإستحقاقات الكليه للشركة i خلال السنة t. $A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i خلال السنة t−1 (السنة السابقة). $\Delta REV_{i,t}$: التغير في صافي المبيعات (الإيرادات) للشركة i خلال السنة t. $PPE_{i,t}$: صافي الأصول الثابتة للشركة i خلال السنة t. $\varepsilon_{i,t}$: معيار الخطاء.

الخطوة الثالثه: بعد تطبيق المعادلة السابقه سيتم اسخراج ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) للمستحقات غير الاختيارية و تطبيقها على المعادلة التاليه:

$$NDAit = \alpha\ 1\ (1/Ait\text{-}1) + \alpha\ 2[(\Delta REVit\text{-}\ \Delta RECit)/\ Ait\text{-}1] + \alpha\ 3(PPEit/Ait\text{-}1)\text{...}\ (3)$$

حيث أن:

$NDA_{i,t}$: مستحقات غير الإختيارية للشركة i خلال السنة t. $A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i خلال السنة t−1 (السنة السابقة). $\Delta REC_{i,t}$: التغييرات في الذمم المدينة صافية للشركة i خلال السنة t. $\Delta REV_{i,t}$: التغير في صافي المبيعات (الإيرادات) للشركة i خلال السنة t. $PPE_{i,t}$: صافي الأصول الثابتة للشركة i خلال السنة t.

الخطوة الرابعه: حساب المستحقات الاختيارية

حيث تم استخدام هذا النموذج لقياس إدارة الأرباح من المعادلة التالية:

$$DA_{i,t} = \left(\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) - NDA_{i,t}$$

حيث أن:

$DA_{i,t}$: إدارة الأرباح للشركة i عند السنة t. $TA_{i,t}$: مجموع الإستحقاقات الكليه للشركة i خلال السنة t. $A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i خلال السنة t−1 (السنة السابقة). $NDA_{i,t}$: المستحقات غير الإختيارية للشركة i خلال السنة t.

تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال فترة معينة

النماذج المقطعية (Cross – Sectional Model)

وهي عبارة عن نموذج جونز المقطعي، نموذج جونز المقطعي المعدل، حيث تقدر المعالم باستخدام بيانات العرضي وليس السلسة الزمنية (DEfomed & Jimbalro,1994)

الدراسات السابقة

أولا :الدراسات العربية

دراسة (شقور، 2016) بعنوان "أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الفنادق المدرجة في بورصة عمان":

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان، وتحليل أثر هيكل الملكية عليها، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وقام بقياس إدارة الأرباح عن طريق استخدام (نموذج جونز المعدل)، وتكونت عينة الدراسة من جميع الفنادق المدرجة في بورصة عمان، ومن أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها أن درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان كانت منخفضة، كما أظهرت النتائج أن زيادة نسبة الملكية وعدم تركيزها يقلل من درجة ممارسة إدارة الأرباح في هذه الفنادق.

دراسة(عاروري، 2015) بعنوان" العوامل المؤثرة في التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وأثرها على جودة التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وأثرها على جودة التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية، وقام الباحث بتصميم استبانة وتم عرضها على مختصين في مجال الدراسة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت الدراسة العديد من النتائج كان من أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية على

مستوى تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في البنوك التجارية الأردنية، وأيضاً أظهرت النتائج وضوح مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية، بالإضافة إلى وجود أثر للتطور التكنولوجي في التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية.

دراسة(الدلابيح، 2015) بعنوان "أثر استخدام تقنيات التدقيق المتزامنة في تحسين جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين":

هدفت الدراسة إلى التعرف على استخدام تقنيات التدقيق المتزامنة(الاختبار المتكامل، نظام الرقابة بمراجعة ملف واحد، تنقيح البيانات، رصد أحداث التدقيق، المحاكاة المستمرة)، وأثرها في تحسين جودة التدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين، حيث قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على عينة مكونة من (100) مدقق من مدققي الحسابات الإلكترونية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود تأثير بدرجة عالية لتقنيتي الاختبار المتكامل وتنقيح البيانات على تحسين جودة التدقيق، بينما تأثير باقي التقنيات على تحسين جودة التدقيق كان بدرجة متوسطة، حيث يرى مدققو الحسابات الخارجيون أن استخدام تقنيات التدقيق المتزامنة معاً له أثر إيجابي على تحسين جودة التدقيق بدرجة متوسطة.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير جودة التدقيق في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان، وتكونت عينة الدراسة من جميع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان حيث بلغ عددها (133) شركة، واعتمدت الدراسة على عدة أساليب إحصائية مثل أسلوب الانحدار المتعدد، وأسلوب الإحصاء الوصفي

دراسة(السرطاوي، وآخرون، 2013) بعنوان" أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق، وتحديد مدى قدرة لجان التدقيق في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية في إدارة أرباحها، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تمت دراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة بهذا الموضوع، حيث تكونت عينة الدراسة من (50) شركة صناعية عامة مساهمة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2001 – 2006)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها التزام الشركات المساهمة العامة الصناعية بتطبيق التعليمات الخاصة بلجان التدقيق كما وردت، بالإضافة إلى عدم تأثير كل من لجنة التدقيق والخبرة المالية للأعضاء في الحد من إدارة الأرباح.

دراسة(حمزة،2012) بعنوان" دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية":

تهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف المفاهيم التي أطلقت على إدارة الأرباح، وتحديد مختلف التقنيات والأساليب المستخدمة لإدارة الأرباح، وأيضاً إبراز مدى ممارسة المؤسسات الجزائرية والفرنسية لإدارة الأرباح عند القيام بإعداد القوائم المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجوانب المتعلقة بإدارة الأرباح وجودة التدقيق المحاسبي، وفيما يتعلق بالجانب العملي قامت الباحثة باستخدام المنهج الإحصائي لتحليل البيانات

المالية، وتكونت عينة الدراسة من (90) مؤسسة اقتصادية جزائرية، و(60) مؤسسة اقتصادية فرنسية، وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تكون بشكل كبير في البيئات التي تحتوي على معايير محاسبية تتصف بالمرونة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، إذ أن المرونة توجد حافز يدفع الإدارة إلى التلاعب برقم الربح، كما أن المؤسسات الفرنسية قامت بتخفيض رقم الربح المحاسبي على غير الحقيقة من أجل تجنب التكاليف السياسية والاجتماعية التي يمكن الاضطرار إلى تحملها نتيجة الإعلان عن الأرباح المرتفعة، أو لتخفيض قيمة المدفوعات الضريبية، أو من أجل احتجاز جزء من الأرباح في الأوقات التي حققت فيها المؤسسات الفرنسية نتائج جيدة واستخدامها لتدعيم الأرباح في الفترات التي تكون الأرباح فيها منخفضة.

دراسة(حمدان، 2012) بعنوان" العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية":

هدفت الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، واختبار العوامل التي تؤثر على مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات، وقد تكونت عينة الدراسة من(50) شركة مساهمة عامة صناعية في الأردن، وقد الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الإحصاء الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من الشركات الصناعية الأردنية أرباحها تتميز بالجودة، كما أن هناك تباين في جودة الأرباح بسبب حجمها كما تبين أن الشركات كبيرة الحجم تتميز أرباحها بالجودة بشكل أكثر من الشركات صغيرة الحجم، بالإضافة إلى أن العوامل الأخرى المتمثلة بالعائد على الاستثمار ومستوى التحكم المؤسسي ليس لها أي أثر ذو دلالة إحصائية.

دراسة (حبيب، 2011) بعنوان "إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية من خلال العوامل (ربحية الشركة، حجم الشركة، شروط عقد المديونية، الكثافة الرأس مالية)، ولتحقيق غرض الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث بإعداد استبانة وتوزيعها على عدد من المدراء الماليين في الشركات المساهمة، وكان من أبرز ما توصلت إليه نتائج الدراسة هو وجود علاقة طردية بين ممارسة إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.

دراسة(عيسى، 2008) بعنوان "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح":

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير جودة المراجعة على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية، وقد تم تجميع المعلومات باستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء وأسلوب تحليل الانحدار التدريجي في اختبار العلاقة بين جودة المراجعة وبين العوامل المؤثرة فيها، وتوصل الباحث إلى نتائج عديدة كان من أهمها أن العلاقة بين حجم الشركة وجودة المراجعة إيجابية، وأن العلاقة بين سمعة الشركة وجودة المراجعة إيجابية، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين مراقبة أداء المراجعين في الشركة وبين جودة المراجعة، حيث أن مراقبة أدا المراجعين يدفع المراجعين نحو الالتزام بمعايير المراجعة المعتمدة ما ينعكس بشكل إيجابي على جودة المراجعة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وبين سلوك إدارة الأرباح، حيث أن أداء عمليات المراجعة بجودة عالية يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والمخالفات والقصور في إدارة الأرباح مما ينعكس إيجابياً على جودة القوائم المالية.

ثانيا :الدراسات الأجنبية

دراسة (Abuhem, 2005) بعنوان" The Factors Influencing on Auditing Quality From the External Auditor's point of view In Palestine"

"**العوامل المؤثرة على جودة التدقيق من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في فلسطين**":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم جودة التدقيق والإجراءات المكونة لها من أجل تحديد أهم العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات والتي تساهم في تطوير أداء مكاتب جودة التدقيق، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم عمل تحليل للبيانات واستخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة، وتوصلت الدراسة إلى أن سمعة مكتب التدقيق وعلاقته مع العملاء تؤثر بطريقة إيجابية على جودة التدقيق، وأن ارتفاع درجة المنافسة بين مكاتب التدقيق تؤثر بطريقة سلبية على جودة أعمال التدقيق، بالإضافة إلى أن العوامل الخاصة بإجراءات التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق لها أثر على جودة أعمال التدقيق من خلال نظام الرقابة الداخلي المعمول به في الشركة.

دراسة (Jenkins & al., 2006) بعنوان" Earnings quality decline and the effect of industry specialist auditors: An analysis of the late 1990s"

"**انحراف جودة الأرباح وتأثير تخصص مدققي الحسابات في الصناعة**":

هدفت الدراسة إلى اختبار كفاءة مدققي الحسابات المتخصصين في الرقابة على انحرافات جودة الأرباح، وتكونت عينة الدراسة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق الأمريكية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تم تدقيقها من قبل مدققي الحسابات المتخصصين كانت فيها الزيادة في حجم المستحقات والانخفاض في

معامل استجابة الأرباح قليلة، كما أن المدققين المتخصصين صناعياً بإمكانهم تخفيض انحراف جودة الأرباح لكن ليس بإمكانهم منع هذا الانحراف من الحدوث بدرجة كاملة.

دراسة (Qian, et. Al, 2007) بعنوان " Structure Determinants of Republic Listed Chinese Companies"

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين كل من حجم الشركة وهيكل الملكية، والأرباح، والنمو، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام البيانات المالية والمحاسبية للشركات الصينية المسجلة في سوق الأوراق المالية الصينية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الشركات الصينية المسجلة في سوق الأوراق المالية الصينية تتكيف نحو مستوى توازن لمعدل المديونية في سنة معينة لكن عملية التكيف بطيئة نوعاُ ما، وأن هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة وهيكل الملكية من جهة، ومعدل الرافعة المالية من جهة أخرى، وأن ربحية الشركة وتقلبات النمو لها أثر ضعيف على معدل الرافعة المالية للشركة.

دراسة(Lin & Hwang, 2010) بعنوان" Auditing Quality and Corporate Governance and Earnings Management":

"جودة التدقيق، حوكمة الشركات، وإدارة الأرباح":

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين كل من جودة التدقيق، وحوكمة الشركات، وإدارة الأرباح، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها أن العلاقة بين العوامل المتعلقة بحوكمة الشركات مثل استقلال مجلس الإدارة وخبرته وبين إدارة الأرباح علاقة عكسية، كما أن العلاقة بين كل من استقلال لجنة

التدقيق، وحجم اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة وخبرتها وبين إدارة الأرباح هي علاقة عكسية، بالإضافة إلى أن جودة التدقيق المتمثلة في حجم مكتب التدقيق واستقلال المدقق والتخصص الصناعي له تعتبر من العوامل التي تحد من سلوك إدارة الأرباح في الشركة.

دراسة(Zwalef, 2011) بعنوان" The Effect of Corporate Governance Implantation Upon The Quality of International Audit : an Empirical Study in The Industrial Companies Listed at Kuwait Stock Exchange":

"أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية":

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي للشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تكون مجتمع الدراسة من (65) شركة صناعية مدرجة في سوق الكويت للأورق المالية، وتكونت عينة الدراسة من (114) مديراً من المدراء الماليين ورؤساء الأقسام ومديري التدقيق الداخلي في هذه الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير الحاكمية المؤسسية له أثر على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

دراسة (Nelson & Devi , 2011) بعنوان" Audit Committee Experts and Earnings Quality"" العلاقة بين خبراء لجنة التدقيق وجودة الأرباح":

هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين خبرة لجان التدقيق وبين جودة الأرباح من خلال التقارير المالية، حيث تكونت عينة الدراسة من البيانات المالية ل (300) شركة، ومن أجل

تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أهمية وجود خبراء محاسبين وغير محاسبين للحد من ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أن حجم الشركة والرافعة المالية لهما أثر معنوي في الحد من إدارة الأرباح.

دراسة(Alves, 2012) بعنوان "Ownership structure and Earning Management Evidence From Portugal"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أنه تم قياس هيكل الملكية من خلال الملكية الإدارية وتركيز الملكية، وتم إجراء الدراسة على 34 شكة برتغالية غير مالية، وخلصت الدراسة إلى أن الملكية الإدارية وتركيز الملكية تحدان من ممارسات إدارة الأرباح في الشركة.

دراسة(Garcia, et.al, 2012) بعنوان " The Relationship Between Audit Committee and Internal Audit and The Earnings Management : Empirical Evidence From Spanish Companies":

" العلاقة بين لجنة المراجعة والتدقيق الداخلي وإدارة الأرباح: الأدلة التجريبية من الشركات الإسبانية ":

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص لجان التحقيق ووظيفة لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، حيث تكون مجتمع الدراسة من(127) شركة، أما عينة الدراسة فقد شملت البيانات المالية ل(108) شركة إسبانية مسجلة في سوق مدريد للأوراق المالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين عدد وحجم لجان التدقيق وبين التلاعب بالأرباح، حيث أن زيادة عدد لجان التدقيق يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعبات

التي تم ممارستها في إدارة الأرباح، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين وجود وظيفة المراجعة الداخلية وبين إدارة الأرباح.

دراسة (Eskandar &Moradi &Mehrani,2017) بعنوان " Institutional Ownership Evidence from Iran:Type and Earnings Quality "

هدفت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح في بورصة طهران. ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع بيانات من بورصة طهران لمجموعة من الشركات ويتم استخدام أسلوب متعدد الأبعاد لقياس الجوانب المختلفة لجودة الأرباح وعلاقتها بنسبة الملكية . وأظهرت النتائج أن ملكية المؤسسية لها تأثير إيجابي على جودة الأرباح.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول:

منهجية الدراسة

Methodology

المقدمـــة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيرا بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

أسلوب الدراسـة:

من خلال الاطلاع على الدراسـات السابقـة ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس للمتغيرات المستخدمة في النموذج.

متغيرات الدراسة:

من أجل تقدير العلاقة ما بين نوع الملكية، جودة التدقيق وإدارة الأرباح للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية" استخدمت الدراسة أسلوب ال panel Data ,

كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect متضمنا أربعة متغيرات مستقلة وهي نوع الملكية،جودة التدقيق، الرافعة المالية وحجم الشركة بالإضافة إلى إدارة الأرباح كمتغير تابع .

الأساليب الإحصائية:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS ، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

1. اختبار جذر الوحدة: (Unit Root)

قام الباحث باختبار الاستقرار(Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية(جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فأن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فولر البسيط (Dickey-Fuller1979، اختبار ديكى فولر المركب) (Augmented Dickey-Fuller , 1981).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron , 1988).

اختبار ديكى فوللر البسيط ديكى فوللر المركب:-

يعتبر اختبار ديكى فوللر من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار, إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=1)، ويلاحظ إن اختبار ديكى فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكى فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكى فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ .(الرشيد، محمود2010).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification)، وذلك لأن توزيع

(ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

1- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشمل.

2- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

3- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF ، حيث انه يختلف عن DF وADF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Non Parametric Correlated) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)

إن مصطلح البيانات الجدولية (Panel data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data) . وفي هذا السياق بين (Hsiao, 1986) بأن البيانات الجدولية هي بشكل عام تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعا، وأقل ارتباطا بين المتغيرات، وعددا كبيرا من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000).

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} ....(1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i، والزمن t، (Worral and Pratt 2000).

هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضا ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت

عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافا إلها الحد العشوائي. (Manez, Rochina, and Sanchis 2004).

ويتم استخدام اختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختيار الاختبار الملائم نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية(probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات العشوائية .(Torres-Reyna, 2007) النموذج القياسي (The Empirical Model

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملائمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن للمؤشرات ، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل شركة والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل الشركات (Bortolotti, D'Souza and Megginson, 2002).

نماذج الدراسة :

$$DA_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 QA_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad \text{.............................}(1)$$

$$DA_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 FOW_{i,t} + \beta_2 IOW_{i,t} + \beta_3 JOW_{i,t} + \beta_4 MOW_{i,t} + \beta_5 INOW_{i,t} + \beta_6 SIZE_{i,t} + \beta_7 LEV_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad \text{.....................}(2)$$

حيث أن:

$DA_{i,t}$: إدارة الأرباح للشركة i عند السنة t. $QA_{i,t}$: جودة التدقيق للشركة iعند السنة t.

$FOW_{i,t}$: الملكية الأجنبية للشركة iعند السنة t. $IOW_{i,t}$: الملكية المؤسسية للشركة iعند السنة t.

$JOW_{i,t}$: الملكية الأردنية للشركة iعند السنة t. $MOW_{i,t}$: الملكية الإدارية للشركة iعند السنة t.

$INOW_{i,t}$: تركز الملكية للشركة iعند السنة t. $SIZE_{i,t}$: حجم الشركة للشركة i عند السنة t.

$LEV_{i,t}$: الرافعة المالية للشركة i عند السنة t. $\mathbf{B}_{1,2,3,4,5,6,7}$: معاملات الانحدار في

$\varepsilon_{i,t}$:معيار الخطاء. α_i: المقطع العرضي للنماذج.

المبحث الثاني:

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المقدمــة:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson)[1]، (Plosser& Nelson)[2](Yule)[3]، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي

1-Stock, J. H. and Watson, M. W., «Testing for Common Trends», Journal of AmericanStatistical Association, Vol. 83, 1988.

2-NelsonC., and C. Plosser, «Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications», Journal of Money Economics, Vol. 10, 1982.

3-Yule, G.U., «Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series», Journal of the RoyalStatistical Society, Vol. 89, 1926.

احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الجدول (1) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاختبار			
	ADF-Fisher Chi-sq		PP-Fisher chi-sq	
	الفرق الأول Prob	المستوى Prob	الفرق الأول Prob	المستوى Prob
DA	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
QA	0.0342	0.7869	0.0429	0.8106
SIZE	0.0001	0.6016	0.0000	0.5814
LEV	0.000	0.0000	0.0000	0.0000
FOW	0.0.056	0.6143	0.0022	0.4089
IOW	0.02340	0.7700	0.0476	0.7619
JOW	0.04135	0.9869	0.03305	0.9993
MOW	0.0362	0.1682	0.01395	0.1256
INOW	0.0266	0.0179	0.0004	0.0087

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (1) تبين أن المتغيرات لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل

المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%. وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	7	***0.0000	***0.0000

***، **، *، تشيرإلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.(4)

---

[4]-خالد محمد السواعي، «أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS»، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2011، ص199.

اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة :

جدول (3) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

	FOW	INOW	IOW	JOW	MOW	LEV	SIZ	QA
FOW	1	-0.25	-0.19	-0.95	-0.16	-0.005	-0.017	0.65
INOW		1	0.35	0.20	-0.41	-0.13	-0.30	-0.09
IOW			1	0.02	0.09	-0.34	-0.34	-0.21
JOW				1	0.20	0.14	0.09	-0.70
MOW					1	-0.10	0.07	-0.25
LEV						1	0.23	-0.11
SIZ							1	0.52
QA								1

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالشركات محل الدراسة، حيث يتبين عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة عدا متغيري الملكية الأردنية ومتغير الملكية الأجنبية, حيث بلغ معامل الارتباط حوالي سالب 95% مما يشير إلى وجود ارتباط سلبي عالي بينهما وبالتالي لا بد من حذف احد المتغيرين لإيجاد الأثر حيث يستحيل في هذه الحالة عزل تأثير كل متغير لوحدة , وبالتالي تم حذف متغير الملكية الأردنية لمعالجة مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرين المستقلين .

فرضيات الدراسة :

النموذج الأول :

$H_{0.1}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** جودة التدقيق **وإدارة الأرباح.**

$H_{0.2}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** الرافعة المالية **وإدارة الأرباح.**

$H_{0.3}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** حجم الشركة **وإدارة الأرباح.**

تقدير النموذج الأول :

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، واختبار هوسمان.

كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (Generalized least square

((GLS) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Green, 2008). حيث يوضح الجدول(4) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت , والجدول (5) نتائج تقدير الأثر العشوائي , والجدول(6) نتائج اختبار هوسمان .

جدول(4) نتائج نموذج الأثر الثابت

		Dependent Variable: DA		
		Date: 05/30/17 Time: 17:47		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3281	-0.994663	1.505707	-1.497671	C
0.6526	-0.454836	1.807391	-0.822066	QA
0.0376	2.179271	2.392218	5.213290	LEV
0.7943	-0.263166	4.067488	-1.070426	SIZ
		Effects Specification		
	Cross-section fixed (dummy variables)			
0.348750	Mean dependent var		0.230139	R-squared
2.438626	S.D. dependent var		-0.035330	Adjusted R-squared

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

جدول(5) نتائج نموذج الأثر العشوائي

		Dependent Variable: DA		
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
		Date: 05/30/17 Time: 17:49		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.12	-1.59	1.04	-1.65	C
0.62	-0.51	1.04	-0.53	QA
0.06	1.93	2.01	3.89	LEV
0.02	2.82	1.05	2.96	SIZ
4.08	F-statistic		0.148	R-squared
0.01	Prob(F-statistic)		0.134	Adjusted R-squared

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

جدول(6) نتائج اختبار هوسمان

	Correlated Random Effects - Hausman Test		
		Equation: Untitled	
	Test cross-section random effects		
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.7238	3	1.322380	Cross-section random

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

ومن اجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي) , تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول(6) ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية البالغة (0و7238) وهي اكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب لتقدير العلاقة كل من جودة التدقيق ,وحجم الشركة , والرافعة المالية وإدارة الأرباح, ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

اختبار الفرضيات: النموذج الأول :

من اجل اختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة (جودة التدقيق ,وحجم الشركة , والرافعة المالية) وإدارة الأرباح كمتغير تابع بناء على اختبار Hausman, ويتبين من خلال الجدول (5) ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح حيث بلغت قيمة المعنوية(0.62) وهي اكبر من 5%, وبالتالي يتم قبول الفرضية الأولى لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح.
- عدم وجود علاقة معنوية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.06 , وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح, ورفض الفرضية البديلة القائلة

بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح.

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.02 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين حجم الشركة وإدارة الأرباح, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين حجم الشركة وإدارة الأرباح.

جدول(7) نتائج نموذج الأثر الثابت-

		Dependent Variable: DA		
		Method: Panel Least Squares		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3128	-1.030178	8.287076	-8.537163	C
0.1224	1.599020	5.663648	9.056287	QA
0.2169	-1.266820	693.7674	-878.8781	INOW
0.9891	-0.013805	14.43370	-0.199260	IOW
0.0868	1.782337	8.838069	15.75241	FOW
0.8709	-0.164199	3.017641	-0.495494	MOW
0.0257	2.372895	2.704791	6.418186	LEV
0.1492	-1.488063	6.476983	-9.638157	SIZ
0.891114	F-statistic		0.332899	R-squared
0.577269	Prob(F-statistic)		-0.040677	Adjusted R-squared

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

جدول(8) نتائج نموذج الأثر العشوائي-

		Dependent Variable: DA		
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
		Date: 05/30/17 Time: 17:54		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0421	-2.117213	5.475695	-11.59321	C
0.2758	1.108671	2.906082	3.221888	QA
0.0456	-1. 32699	2.820218	-3.742405	INOW
0.0354	1.46671	2.736400	4.013520	IOW
0.0267	2.45560	2.212311	5.431361	FOW
0.6360	0.477928	2.351066	1.123640	MOW
0.0166	2.529321	2.344931	5.931084	LEV
0.4792	-0.715985	3.673648	-2.630275	SIZ
3.501934	F-statistic		0.511944	R-squared
0.020206	Prob(F-statistic)		0.474402	Adjusted R-squared

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

جدول(9) نتائج اختبار هوسمان-

	Correlated Random Effects - Hausman Test		
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.8651	7	3.207938	Cross-section random

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

تقدير النموذج الثاني:

الفرضيات :

- $H_{0.1}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** جودة التدقيق **وإدارة الأرباح.**
- $H_{0.2}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** تركز الملكية **وإدارة الأرباح.** .
- $H_{0.3}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** الملكية المؤسسية و**إدارة الأرباح.**
- $H_{0.4}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** الملكية الأجنبية **وإدارة الأرباح.**
- $H_{0.5}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** الملكية الإدارية **وإدارة الأرباح.**
- $H_{0.6}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** الرافعة المالية **وإدارة الأرباح.**
- $H_{0.7}$: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين** حجم الشركة و**إدارة الأرباح.**

اختبار الفرضيات. النموذج الثاني :

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، واختبار هوسمان. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (Generalized least square (GLS)) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Green, 2008). حيث يوضح الجدول(7) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت , والجدول (8) نتائج تقدير الأثر العشوائي , والجدول(9) نتائج اختبار هوسمان .

ومن اجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي) , تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول(9) ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية البالغة (.8651) وهي اكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب لتقدير بين كل من جودة التدقيق ,وحجم الشركة , والرافعة المالية ونوع الملكية العلاقة وإدارة الأرباح, ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

من اجل اختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة (جودة التدقيق ,وحجم الشركة , والرافعة المالية ونوع الملكية) وإدارة الأرباح كمتغير تابع بناء على اختبار Hausman, ويتبين من خلال الجدول (8) ما يلي:

- عدم وجود علاقة معنوية بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح حيث بلغت قيمة المعنوية(0.2758) وهي اكبر من 5%, وبالتالي يتم قبول الفرضية الأولى لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح.

-وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين تركز الملكية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0456 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثانية لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين تركز الملكية وإدارة الأرباح, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين تركز الملكية وإدارة الأرباح.

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0354 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح.

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0267 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الرابعة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح.

- عدم وجود علاقة معنوية بين للملكية الإدارية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.6360 , وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الخامسة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين للملكية الإدارية وإدارة الأرباح, ورفض الفرضية

البديلـة القائلـة بوجـود علاقـة ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى الدلالـة ($\alpha.\leq 0.05$) بين للملكية الإدارية وإدارة الأرباح.

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0166 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية السادسة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح.

-عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.4792 , وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية السابعة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) بين حجم الشركة وإدارة الأرباح, ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) بين حجم الشركة وإدارة الأرباح.

المبحث الثالث:

النتائج والتوصيات

يتبين من النتائج ما يلي :

النموذج الأول:

- عدم وجود علاقة معنوية بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح حيث بلغت قيمة المعنوية(0.62) وهي اكبر من 5%, وبالتالي يتم قبول الفرضية الأولى لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح.
- عدم وجود علاقة معنوية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.06 , وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح, ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.02 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين حجم الشركة وإدارة الأرباح, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين حجم الشركة وإدارة الأرباح.

النموذج الثاني:

-عدم وجود علاقة معنوية بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح حيث بلغت قيمة المعنوية(0.2758) وهي اكبر من 5%, وبالتالي يتم قبول الفرضية الأولى لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح.

-وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين تركز الملكية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0456 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثانية لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين تركز الملكية وإدارة الأرباح, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين تركز الملكية وإدارة الأرباح , وهذا يتفق مع بعض الدراسات الأردنية مثل دراسة (Alzoubi&Salamat, 2012) ودراسة Al- (Fayoumi et al., 2010) حيث أشارتا إلى أن ارتفاع تركز الملكية يؤثر ايجابياً على جودة التقارير المالية, ويختلف مع دراسة (Dou et al, 2013) حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طرديه بين زيادة نسبة تركز الملكية وجودة الأرباح وذلك لان المستثمرين أكثر رغبة في تحمل تكاليف الرقابة إذا كانوا يملكون نسبة كبيرة من رأس المال.

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0354 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

(α.≤0.05) بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح , وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Alzoubi&Selamat, 2012) حيث تبين أن النسبة العالية لملكية المؤسسات مرتبط بإدارة أقل للأرباح وبالتالي جودة أعلى لأرباح الشركات الأردنية، وبالمقابل لا تتوافق هذه الدراسة مع ما توصلت إلية دراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) حيث أظهرت أن هذا النوع من المالكين يلعب دورا محدودا في الرقابة على الشركات الأردنية ولا يوجد أثر إحصائي لهذا المتغير على جودة الأرباح. كما وتوافقت نتائج هذه الدراسة أيضا مع كثير من الدراسات الأجنبية، مثل دراسة (Ben-Nasr et al., 2009) ودراسة(Jenkins& Johnson, 2006).

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0267 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الرابعة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح , حيث يؤثر الارتفاع في نسبة الملكية الأجنبية على جودة الأرباح بشكل ايجابي بسبب الدور الرقابي الذي تلعبه هذه المؤسسات على إدارة الشركة وعلى مراجعة وتقييم البيانات المالية كما ظهر في بعض الدراسات السابقة مثل Ben-Naser et al., (2009) و Guo et al., (2014).

-عدم وجود علاقة معنوية بين للملكية الإدارية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.6360 , وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الخامسة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين للملكية الإدارية وإدارة الأرباح, ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين للملكية الإدارية وإدارة الأرباح.

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0166 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية السادسة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح , ويعتبر هذا المتغير من أكثر المتغيرات التي تم تناولها في الأدبيات السابقة لأهميتها وتأثيرها على أرباح الشركات وجودتها، وعند استعراض الدراسات السابقة الأردنية التي تناولت هذه العلاقة يظهر اختلاف بالنتائج ، فقد وجدت دراسة (Abed et al., 2012) ودراسة(Al-Fayoumi et al., 2010) ودراسة (Hamdan, 2013) ودراسة (حمدان وآخرون ، 2012)، عدم وجود علاقة بين الرفع المالي وجودة الأرباح، بينما بينت دراسة (Qaraqish, 2009) إن الشركات التي لديها نسبة رفع مالي متدنية لديها جودة إرباح مرتفعة، ووجدت دراسة (حمدان، 2011) أن الشركات التي لديها نسبة رفع مالي مرتفعة تكون جودة تقاريرها المالية منخفضة.

-عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.4792 , وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية السابعة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين حجم الشركة وإدارة الأرباح, ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α.≤0.05) بين حجم الشركة وإدارة الأرباح , وتتوافق هذه النتيجة إلى حد ما مع الدراسات السابقة الأردنية، فمثلا وجدت دراسة (Abed et al., 2012) ودراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) عدم وجود علاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح. بينما وجدت دراسة (Hamdan, 2013) ودراسة (Hamdan&Mushtaha, 2011) ودراسة (حمدان وآخرون،2012) علاقة

موجبة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، كما وجدت دراسة (حمدان،2011) أن الشركات الكبيرة تكون تقاريرها المالية ذات جودة عالية.

التوصيات

1) ضرورة العمل على تفعيل تطبيقات و قواعد صارمه من قبل الجهات المسؤله بحيث يتضمن فرض عقوبات على الشركات التي تقوم بممارسة إدارة الأرباح وذلك من أجل توفير الثقة والموضوعية في البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات في السوق المالي.
2) ضرورة توعية الشركات الصناعيه الأردنيه للمخاطر الناتجة عن ممارسة إدارة الأرباح وإنعكاستها السلبية على مستقبل الشركات و على ثقة المستثمرين في ذلك القطاع.

3) قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

أبو السعود، غسان وراجحة، خالد وأبو قلبين أحمد .(2014). "أثر هيكل الملكية على أداء الشركات الصناعية الأردنية"، ***المجلة العربية للمحاسبة***، مجلد(17)، العدد(1).

أبو جبريل، أحمد؛ الذنيبات، علي.(2016). أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال, 12(4)، 789-811.

أبو زر، عفاف إسحق.(2012). اثر معايير مراجعة مكاتب التدقيق الزميله على جودة مكاتب التدقيق، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال (الاردن)، (8)4 ، 788-815

أبو زعيتر، باسل جبر حسن .(2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، فلسطين.

أبو ناهية، وجيهان؛ الجعيدي، عمر.(2015). ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية وعلاقتها بالعوائد السوقية للأسهم (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوقي فلسطين وعمّان للأوراق المالية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، 2(12).

الأشقر، هاني محمد .(2010). "إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الحميري، جمال عبد الحق،(2006)." تقييم جودة الأداء المهني في مكاتب المراجعة بالجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير ،اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر

جريج، كورنيليوس؛ نايف، محمد.(2015). مهارات التجارة والتنوع الإقتصادي (STED) قطاع الصناعات الدوائية الأردن، المكتب الاقليمي للدول العربية، الأردن.

حداد فايز 2001 , العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل الاستثمار التمويل والعوائد غير العادية , مجلة دراسات , المجلد 28, العدد 1 , ص ص 1-14 .

حمدان، علام (2012). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية :دليل من الشركات الصناعية الأردنية ،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية،المجلد العشرين العددالأول،
خالد محمد السواعي، «أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام »EVIEWS، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2011، ص199.

الخلايلة , محمود 1998 العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل , مجلة الدراسات , المجلد 25 , العدد1 , ص ص 124-133 .

الداعور،جبر إب ا رهيم.(2013)" مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة(دراسه ميدانية)" مجلة جامعة الأزهر بغزة،15،(1)،243-280.

دردس، خالد وجيه، اثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة جدارا، اربد: الأردن، 2010.

رمضان، عماد زياد (2013). **تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية من واقع السوق الأردنية**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 20(3)، 205-223.

الزبيدي، حمزة، "الإدارة المالية"، عمان، دار الوراق، 2001 م.

زلوم، نضال عمر.(2016). دور جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة حقوق الملكية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 23(2)، 199-227.

شقور، عمر فريد.(2016). أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح "دراسة تطبيقية على الفنادق المدرجة في بورصة عمان"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية – المجلد السادس عشر – العدد الثاني 2016

ص– 265 – 301 .

عبد الله، عبد القادر، الصديق، بابكر، "محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة. الرياض، المجلد 42، العدد الرابع، كانون أول 2002م. ص723–745.

علام حمدان، (2012)، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية** ، المجلد 20 العدد (1)، ص ص 265 – 301.

اللهيبي، إسراء كاظم وخلف، صلاح نوري "" أُنموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق"، **مجلة د ا رسات محاسبية ومالية**،8،(23)،255–288.

اللوزي. (2013). أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

محمد، براءة عبدالله .(2013). "**أثر جودة التدقيق في إدارة الأرباح: حالة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

محمد، محمد. (2012). إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح: دراسة مقارنة بين الشركات الصناعية والخدمية في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

مدفوني، فيروز .(2012).أثر هيكل رأس المال والملكية على التدفقات النقدية الحرة للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

مطر، نور الدعاس. (2013). أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية. دراسة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

المطيري، س. ض.، و البنا، ب. ع. م. (2012). أثر الالتزام بالقواعد المحاسبية على تكاليف التلوث البيئي في الشركات الصناعية (رسالة ماجستير). جامعة عمان العربية، عمان.

الموسوي، ريم جعفر .(2012). تأثير جودة التدقيق في عمليات إدارة الأرباح، مجلة العلوم الإدارية، (38) 2، 288 – 614

ثانياً- المراجع الأجنبية

Abed S., Attar A.,AndSuwaidan M.(2012), Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence, International Business Research. 5: 216-254.

Ahmadpour, A; Shahsavari, M.(2016). Earnings management and the effect of earnings quality in relation to bankruptcy level. *Iranian Journal of* **Management** *Studies.* Jan2016, Vol. 9 Issue 1, p77-99.

Akinobu Shuto and Tomomi Takada (2010)," Managerial Ownership and Accounting Conservatism in Japan: A Test of Management Entrenchment Effect ", Journal of Business Finance & Accounting, pp. 1-26.

Al-Fayoumi N., Abuzayed B, Alexander D.(2010). Ownership Structure and Earnings Management In Emerging Markets: The Case of Jordan, International Research Journal of Finance and Economics. 38: 28-43.

Al-mousawi, R.E.E.M & Al-thuneibat, A.L.I. (2011). The Effect of Audit Quality on the Earnings Management Activities. Administrative sciences, 38(2), 614-628.

Altamuro, j & Beatty, A. (2006). Do internal control reforms im-prove earnings qualiyu ?

Alzoubi E., and Selamat M.(2012). The Effectiveness of Corporate Governance Mechanisms on Constraining Earning Management: Literature Review and Proposed Framework , International Journal of Global Business. 5 (1): 17-35.

Baltagi, B. H. "Econometric analysis of panel data". 2nd Edition, New York: John Wiley & Sons. 2000.

Banks in Korea and Japan", Asian Economic Journal, Vol. 25 No. 2 , pp. 151-175.

Barth, landsman, and lang. (2008). International accounting stand-ards and accounting quality. Journal of accounting research, vol. 46, P.P 467-498.

Bauwhede, H. V., Willekens, M., & Gaeremynck, A. (2003). Audit firm size, public ownership, and firms discretionary accruals management. The International Journal of Accounting,38(1), 1-22.

Bellovary, giacomino, akers. (2005). Earnings quality: its time to measure and report, the CPA journal. Vol. 75. P.P 32-37.

Ben-Nasr, H., Boubakri, N., and Cosset, J.(2009). The Political Determinants of the Cost of Equity: Evidence From Newly Privatized Firms. HEC Montreal, Unpublished Working Paper.

Biddle, G. siegel, A. SEOW, G. (1995). Relative versus incremental information content. Contemporary accounting research, P.P 1-23.

Bills, Kenneth L.; Cunningham, Lauren M.; Myers, Linda A. (2016). Small Audit Firm Membership in Associations, Networks, and Alliances: Implications for Audit Quality and Audit Fees. Accounting Review. May2016, Vol. 91 Issue 3, p767-792.

Bortolotti, B. D’souza, J. Fantini, M. & Megginson W., L. "Privatization and the sources of performance improvement in the global telecommunications industry". Telecommunication Policy, 2002,26 (5-6): 243-268.

Bushee, B. (1998). Do institutional investors prefer near-term earnings over long-run value? Contemporary Accounting Research, 18: 207–246.

Chan, jegadeesh, lakonishok. (2006). Earnings quality and stock re-turns. Journal of business. Vol. 79. P.P 1-38.

Cornett, M. M., Marcus, A. J., Saunders, A., & Tehranian, H. (2005). The impact of institutional ownership on corporate operating performance. Journal of Banking and Finance, 31: 1771–1794.

Dechow, schrand Catherine. (2004). Earnings Quality, the research foundation of CFA Institute, P.P 52-60.

Defond, M. and Jiambalvo, J. (1994), Debt Covenant Violations and Manipulation of ccruals, Journal of Accounting and Economics. 17:146-176.

Defond, M. and Jiambalvo, J. (1994), Debt Covenant Violations and Manipulation of Accruals, Journal of Accounting and Economics. 17:146-176.

De-jun. (2009). What are affecting earnings quality: A summarization journal of modern accounting and audition. Vol. 5, P.P 53-58.

Dicky and Fuller(1979) Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root , journal of American statistical Association , 74,pp. 427-431.

Dicky and Fuller(1981) likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root , Economtrica , 49,4,pp.1057.

Dou Y., Ole –Kristian, Thomas W., and Zou Y. (2013). Blockholder Heterogeneity and Financial ReprotingQauality.Working Paper.

Farooq, O, and Abdelbari, A. (2015). Earning management behavior of shariah-compliant firms and non-shariah-compliant firms, journal of Islamic accounting and business research, vol. 6, P.P. 173-188.

Francesco Perrini , Ginevra Rossi and Barbara Rovetta (2008)," Does Ownership Structure Affect Performance? Evidence from the Italian Market", Corporate Governance , Volume 16 Number 4July,pp.312 - 323.

Francis, j., lafond, R and schipper, k. (2004). Cost of equity and earning attributes. The accounting review. Vol. 79. P.P. 967-1010.

Galdi, Fernando Caio; Lopes.(2008). A fuzzy controller for maximum energy extraction from variable speed wind power generation systems, Alexsandro Broedel. BAR - Brazilian Administration Review. Jul2008, Vol. 5 Issue 3, p245-259.

Garcia, E, Delgado, Juan, sther de Quevedo-Puente, and Juan Manuel de la Fuente-Sabate (2010)," The Impact of Ownership Structure on Corporate Reputation: Evidence From Spain",

Gaynor, Lisa Milici; Kelton, Andrea Seaton; Mercer, Molly; Yohn, Teri Lombardi. *Auditing: A Journal of Practice & Theory.* Nov2016, Vol. 35 Issue 4, p1-22.

Geagon M., and Hayes J.(2014).Evaluating Earnings Management In Financial Institutions. Management Research Journal. 1: 1-12.

Givoly, D , Carla K. Hayn , Sharon P. Katz (2010)," Does Public Ownership of Equity Improve Earnings Quality ?", The Accounting Review: January, Vol. 85, No. 1, pp. 195-225.

Goel, Sandeep.(2016). The Earnings Management Motivation: Accrual Accounting vs. Cash Accounting *Australasian Accounting Business & Finance Journal.* 2016, Vol. 10 Issue 3, p48-66.

Green, W,H. Econometric Analysis, Prentice Hall, 7th Edition, 2008.

Green, W.H. (2003) Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall: Upper Saddle River, New Jersey.

Grossman S., J. and Har, G. "Corporate financial Structure and managerial incentives", in: Mcmall, J. (Ed), The Economics of Information and Uncertainty, University of Chicago. Chicago. 1982.

GUOLI CHEN; S; YI TANG; T, JAMIE Y. (2015). PASSING PROBATION: EARNINGS MANAGEMENT BY INTERIM CEOS AND ITS EFFECT ON THEIR PROMOTION PROSPECTS, Academy of Management Journal. Oct2015, Vol. 58 Issue 5, p1389-1418.

Hadani, M., M. Goranova, and R. Khan. 2011. Institutional investors, shareholder activism and earnings management. Journal of Business Research 64 (12):1352–60. doi:10.1016/j.jbusres.2010.12.004

Hall, Curtis M.(2016). "Does Ownership Structure Affect Labor Decisions?" , Accounting Review , 91(6), pp1671-1696.

Hall, Curtis M.(2016). "Does Ownership Structure Affect Labor Decisions?" , Accounting Review , 91(6), pp1671-1696.

Hamdan, A. and Mushtaha, S.(2011). The Relationship Between Audit Committee Characteristics and Type of Auditor’s Report: An Empirical Study on The Public Shareholding Industrial Companies Listed at Amman Bourse. The Arab Journal of Accounting. 14(1): 109-163.

He Jinri and Liu Xinran (2012)," Institutional Environment , Ownership Structure and Accounting Earning Quality", National Conference on Information Technology and Computer Science , pp.1008-1012.

Hsiao, C. Analysis of panel data.Cambridge University Press. Cambrige. U.K. 1986.

Hu Dan Semba. (2016). THE REGULATOR'S VIEW OF AUDIT QUALITY: A FOCUS ON IAASB'S PROPOSED FRAMEWORK FROM THE PERSPECTIVE OF INSTITUTIONAL THEORY. Academy of Accounting & Financial Studies Journal. 2016, Vol. 20 Issue 3, p37-47.

Irani, Rustom M.; Oesch, David.(2016). Analyst Coverage and Real Earnings Management: Quasi-Experimental Evidence. Journal of Financial & Quantitative Analysis. Apr2016, Vol. 51 Issue 2, p589-627.

Ismail, kamarudin, sarman. (2015). The quality of earnings in shariah-compliant companies: evidence from Malaysia, journal of Islamic accounting and business research, vol. 6, P.P 19-41.

Issue 2 , June, pp. 358 - 383.

Jenkins, D. velury, j. (2006). Institutional ownership and quality of earnings, journal of business research, vol. 59, P.P 1043-1051.

Johansen,1995, Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models (New York: Oxford University Press).

Jones, J. Jennife (1991), "Earning Management During Import Relief Investigations", Journal of Accounting Research, 29(2):193-225.

Joseph P.H. Fan, T.J. Wong (2002), "Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia" , Journal of Accounting and Economics, 33 , pp. 401-425.

Julio, Brandon, and Youngsuk Yook (2016). “Earnings Management and Corporate Investment Decisions,” Finance and Economics Discussion Series 2016-086. Washington: Board ofGovernors of the Federal Reserve System.1-36.

Lace, N; Bistrova, J; Kozlovskis, K.(2013). OWNERSHIP TYPE INFLUENCE ON DIVIDEND PAYMENTS IN CEE COUNTRIES. Business: Theory & Practice. Sep2013, Vol. 14 Issue 3, p259-266.

Lin, J., & Yang, J. (2006). The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality. Managerial Auditing Journal, 21(9): 921-933

Luper, L. and Isaac K." Capital structure and firm performance: Evidence from manufacturing companies in Nigeria", International Journal of Business and Management Tomorrow, 2012, Vol. 2 No. 5.

Manez, J. A., Rochina, M. E. & Sanchis, J. A. (2004). ‘The decisionto export: a Panel Data Analysis for Spanish manufacturing’. Applied Economics Letters. 11: 669-673.

Eskandar,hoda;Mehrani,Sasan;Moradi,Mohammad.(2017).Institutional Ownership Type an d Earnings Quality: Evidence from Iran.Emerging Markets Finance & Trade. 2017, Vol. 53 Issue 1, p54-73.

Merchant, k. Rockness, J. (2002). The ethics of managing earnings: an empirical Investigation. Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 13, P.P 79-94.

Michael, Akers, Jodi. (2007).

Myers, L. Myers, J. omer, T. (2003). Exploring the term of the rela-tioship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation ? Accounting review, vol. 78. P.P 779-799.

Myers, S. C., & N. Majluf. Corporate financing & Investment decisions when firms have information that Investors do not have. Journal of Financial Economics (vol. 13): pp187-221, 1984.

Narjess Boubraki , Yves Bozec , Claude Laurin , Stephane Rousseau (2011), Incorporation Law, "Ownership Structure, and Firm Value: Evidence from Canada" , Journal of Impirical Legal Studies , Vol.8 ,

Naser naderi, N.I.R.I. (2014). An Investigation of the Relationship between Type of Ownership, Audit Quality and Earnings Management of Listed Companies in Tehran Stock Exchange. INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, 5(11), 202-210.

Norhasniza Mohd Hasan Abdullah, Zuraidah Ahmad and Shashazrina Roslan (2012)," The Influence of Ownership Structure on the Firms Dividend Policy Based Lintner Model", International Review of Business Research Papers. Vol. 8. No.6. September 2012. pp. 71 - 88 .

Oskan,A. Determinants of capital structure & Adjustment to long run target: evidence from UK company panal data. Journal of business financial & accounting (vol 28) No. 1&2 (Jan/March). pp 175-198, 2001.

Panayotis Kapopoulos and Sophia Lazaretou (2007) , "Corporate wnership Structure and Firm Performance: evidence from Greek firms", Corporate Governance , Volume 15 Number 2 March, pp.144 -158.

Patha. (2003). How to manage earnings management, accounting world institute of chartered financial institutes of india, P.P 13-19.

Penman. (2003). The quality of financial statements: Perspectives from the recent stock market bubble. Accounting horizons, vol. 17. P.P 1-44.

Phillips, P.C. and Perron, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. **Biometrica**, 75, 335-346.

pp. 871-897.

Qian, Y, .(2007). " Structure Determinants of Republic Listed Chinese Companies", University Waterloo – Department Of Economics, Available at: http://ssrn.com/abstract

Qiang Cheng; Jimmy Lee; Shevlin, Terry. (2016). Internal Governance and Real **Earnings Management**.Accounting Review. Jul2016, Vol. 91 Issue 4, p1051-1085.

Rajan, Raghuram G. and Zingales, Luigi and Kumar, Krishna B., What Determines Firm Size? (March 2001).

Richardson. (2003). Earning quality and short sellers, accounting horizon, P.P 49-61.

Schipper, k. vencent. L (2003). Earnings quality, accounting hori-zone, vol. 17, P.P 97-110.

Scott Fung and Shih-Chuan Tsai (2012)," Institutional Ownership and Corporate Investment Performance" , Canadian Journal of Administrative Sciences. 29: pp. 348-365.

Shiguang Ma, Tony Naughton, Gary Tian (2010), "Ownership and ownership concentration: which is important in determining the performance of China's listed firms?" Accounting and Finance. 50,

SHOAIB, KHAN; **YASUSHI**, SUZUKI. (2016). **OWNERSHIP** AND CAPITAL **STRUCTURE** OF PAKISTANI NON-FINANCIAL FIRMS. Financial Internet Quarterly 'e-Finanse'. **2016**, Vol. 12 Issue 1, p57-67.

Subramanyam, k. R & wild, John J. (2013). Financial statement analysis, 10th ed, McGraw-Hill Irwin, Boston, P.P 108-111.

Suk Bong Choi, Byung II Park, and Paul Hong (2012), "Does Ownership Structure Matter for Firm Technological Innovation Performance? The Case of Korean Firms", Corporate Governance: An International Review. 20(3), pp. 267-288.

Chun Sun Eae, Mamoru Nagano and Min Hwan Lee (2011), Ownership Structure and Risk-taking Behavior: Evidence from Banks in Korea and Japan

Tepalagul, Nopmanee; Lin, Ling.(2015). Auditor Independence and Audit Quality: A Literature Review *Journal of Accounting, Auditing & Finance.* Jan2015, Vol. 30 Issue 1, p101-121.

Teuta, L. (2013). EARNINGS MANAGEMENT AND FIRM SIZE: AN EMPIRICAL ANALYZE IN ALBANIAN MARKET European, Scientific Journal, Vol.9Issue 16, p135-143

Ting-Chiao Huang; Hsihui Chang; Jeng-Ren Chiou. (2016)Auditing: A Journal of Practice & Theory. May2016, Vol. 35 Issue 2, p121-145.

Titman, & R. Wessels. The determinants of capital structure choice. Journal of finance (March): pp1-19, 1988.

Torres-Reyna, O. "Panel Data Analysis: Fixed and Random Effects using STATA". Princeton University,2007.Available.[online]http://dss.princeton.edu/training, accessed on 18/07/2012.

Worrall L., J. & Pratt C., T. "Estimation issues associated with time-series-cross-section analysis in criminology". Western Criminology Review, 2004.5(1): 35-49.

Yabei Hu and Shigemi Izumida (2008)," Ownership Concentration and Corporate Performance : A Causal Analysis with Japanese Panel Data", Corporate Governance , Volume 16 Number 4 July 2008 , pp.342 - 358.

Zhang, Hong; Gao, Shuai; Seiler, Michael J.; Jiawei, Chen.(2016). Ownership Structure, Diversification, and Corporate Performance Based on Structural Equation Modeling. Journal of Real Estate Portfolio Management. 2016, Vol. 22 Issue 1, p63-73.